العدوان في أرقام

تقرير يوثق حصيلة الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدنيين وممتلكاتهم خلال الفترة من 7 تموز حتى 26 آب 2014 على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أو في مواجهتها

2015

المحتويات

مقدمة 3

منهجية الحصول على المعلومات..... 5

قائمة المصطلحات..... 10

احصاءات حول حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم والمنشآت المدنية الأخرى خلال العملية العسكرية (الجرف الصامد)..... 14

القتلى..... 15

الجرحى من النساء والأطفال:..... 28

أولاً : الجرحي من الأطفال 28

ثانياً: الجريحات من النساء:..... 32

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية: 36

أولاً: المنازل السكنية:..... 36

ثانياً: المنشآت العامة..... 41

ثالثاً: المنشآت الصناعية..... 42

رابعاً: المنشآت التجارية 46

خامساً: الاراضي الزراعية 49

سادساً: مزارع الطيور والحيوانات..... 51

سابعاً: آبار المياه..... 53

ثامناً: أضرار المركبات..... 55

الخاتمة..... 57

مقدمة

صعّدت قوات الاحتلال الاسرائيلي من اعتداءاتها على المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك بعد أن أعلنت عن اختفاء ثلاثة مستوطنين في منطقة الخليل يوم الخميس الموافق 12 حزيران/ يونيو 2014، حيث أطلقت حملة عسكرية في الخليل وقراها وتوسعت لتطال معظم مدن وقرى الضفة الغربية، وانطوت على مداهمة آلاف المساكن وتخريب محتوياتها، واعتقلت مئات الفلسطينيين بما فيهم نواب في المجلس التشريعي ووزراء سابقين، كما أعادت اعتقال أكثر من خمسين فلسطينياً ممن أفرج عنهم في صفقة تبادل الأسرى في العام 2011.

وشكل اختطاف الطفل محمد أبو خضير من سكان شعفاط بالقدس وإحراقه وهو حي حتى الموت، على أيدي مستوطنين متطرفين يوم 2 تموز (يوليو) 2014، ذروة تصعيد الانتهاكات الإسرائيلية التي يشكل المستوطنون أحد وسائلها في استهداف الفلسطينيين وتدمير وتخريب ممتلكاتهم. في أعقاب ذلك اندلعت مسيرات شعبية سلمية سرعان ما تحولت إلى اشتباكات مع قوات الاحتلال وتوسعت لتطال مدن وقرى الضفة الغربية وامتدت لتصل فلسطيني الداخل في الأراضي المحتلة عام 1948. منذ اليوم الأول للهبة الفلسطينية في الضفة والداخل شرعت قوات الاحتلال في تصعيد عدوانها[1] على غزة حيث قام الطيران الحربي بتنفيذ عشرات الهجمات الجوية.

من الجدير ذكره، أن الهجمات على قطاع غزة تواصلت، وكانت بدايات التصعيد عند حوالي الساعة 23:10 من مساء يوم الأحد الموافق 6 تموز (يونيو) 2014 عندما قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مجموعة من عناصر المقاومة كانوا يتواجدون في حقل زيتون جنوب غرب مخيم البريج وسط قطاع غزة، ما أسفر عن قتل عنصرين من سرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، وكلاهما من سكان مخيم البريج، وإصابة ثالث نقل إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، ووصفت جراحه بالمتوسطة. فيما هاجمت مساء اليوم نفسه نفق في محيط مطار غزة الدولي، ما تسبب في قتل خمسة من عناصر كتائب القسام الذراع العسكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، جرى انتشال جثثهم في وقت لاحق من اليوم التالي. وأعقبت هذين الهجومين بهجوم آخر عند حوالي الساعة 1:30 من فجر الاثنين الموافق 7 تموز (يونيو) 2014، حيث قصفت موقعاً تابعاً للجان المقومة الشعبية في مدينة رفح في جنوب قطاع غزة، وتسبب في قتل أحد عناصر ذراعها المسلح ألوية الناصر صلاح الدين. وكرد على الهجمات الحربية الإسرائيلية أعلنت فصائل المقاومة الفلسطينية عن اطلاق رشقات صاروخية تجاه الأرض المحتلة عام 1948 ولاسيما في محيط قطاع غزة.

وانتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي من حالة التصعيد العسكري الى الإعلان عن الشروع في عملية عسكرية واسعة النطاق أطلقت عليها عملية "الجرف الصامد" بتاريخ 2014/7/8، شنت خلالها هجوماً حربياً واسع النطاق وغير مسبوق على قطاع غزة شاركت فيه القوات البرية والبحرية والطائرات الحربية بأنواعها المختلفة. وارتكبت قوات الاحتلال خلالها جرائم وأعمال قتل وتدمير واسعة النطاق، حيث استهدفت المدنيين بشكل مباشر ومتعمد وقتلت المئات منهم داخل منازلهم، وألحقت دماراً واسعاً بالسكان المدنيين وممتلكاتهم وبالمنشآت والمرافق الحيوية الأساسية في القطاع. كما طال الاستهداف منشآت طبية ومستشفيات وطواقم الطبية، في انتهاكات صارخة للقانون الدولي قبل أن يُعلن عن التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار يوم الثلاثاء الموافق 26 آب (أغسطس)2014.

[1] راجع بيان صادر عن مركز الميزان بتاريخ 2014/7/1
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=19105&ddname=IOF&id_dept=9&id2=9&p=center

ويذكر التصعيد الاسرائيلي بالهجوم الذي شنته قوات الاحتلال وأسمته "الرصاص المصبوب"[2] حيث شنت هجوماً شاملاً على قطاع غزة عند حوالي الساعة 11:30 من صباح السبت الموافق 27 كانون الأول (ديسمبر) 2008 بدأ بالهجوم على مراكز الشرطة المدنية وقتلت نحو 320 فلسطيني خلال دقائق، واستمر الهجوم لمدة 22 يوماً. كما يذكر بالهجوم الذي أطلقت عليه اسم "عامود السحاب"[3] الذي بدأته يوم الأربعاء الموافق 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 باغتيال القائد العسكري لحركة حماس أحمد الجعبري واستمر لمدة ثمانية أيام.

ويجدر التأكيد على أن قوات الاحتلال الإسرائيلي هي قوة محتلة وأن الأرض الفلسطينية هي أرض محتلة بما في ذلك قطاع غزة. وجاء الهجوم الحربي الإسرائيلي واسع النطاق الذي يغطيه هذا التقرير في ظل استمرار الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ 9 تشرين الأول (أكتوبر) 2000 بعد أيام من اندلاع انتفاضة الأقصى[4] (الانتفاضة الثانية)، وشددته في أواخر أيلول (سبتمبر) 2007. ويشكل الحصار عقاباً جماعياً للسكان يمس بشكل جوهري بمجمل حقوق الإنسان بالنسبة لسكانه كما يشكل مساساً بقواعد القانون الدولي التي تحظر العقاب الجماعي. وتسبب الحصار في تدهور الخدمات الأساسية ولاسيما خدمات الرعاية الصحية وأضعف من قدرة المستشفيات والطواقم الطبية على العمل في ظل نقص الأدوية والمعدات والمستهلكات الطبية، الأمر الذي ضاعف من معاناة قطاع الصحة خلال الهجوم الحربي الأخير على قطاع غزة.

يتناول هذا التقرير الميداني حصيلة إحصائية لمجمل المعلومات التي جمعتها منظمات حقوق الانسان، حول ضحايا العمليات الحربية والخسائر المادية التي لحقت بالأعيان المدنية ولاسيما المنازل والبنايات السكنية وغيرها من المنشآت والممتلكات المدنية الأخرى بما في ذلك المنشآت التعليمية والصحية والصناعية والتجارية والمركبات والأراضي الزراعي. ويهدف هذا التقرير إلى نشر أرقام وحقائق حول الهجوم الحربي الإسرائيلي واسع النطاق وغير المسبوق في قسوته ودمويته، والذي تحول خلاله المدنيين وممتلكاتهم والمنشآت المدنية الأخرى العامة والخاصة إلى هدف رئيسي لهجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي.

---

[2] راجع تقرير إحصائي حول عدوان الرصاص المصبوب على الرابط
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=8839&ddname=Gaza destruction&id_dept=22&id2=9&p=center

[3] راجع تقرير إحصائي صادر عن مركز الميزان على الرابط
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=16480&ddname=IOF&id_dept=22&id2=9&p=center

[4] إثر اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام 1993، وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، تعددت المحطات التفاوضية، أوسلو، طابا، القاهرة ..الخ وتعددت الاتفاقات، وصولاً إلى مفاوضات (كامب ديفيد) المارثونية. وبدلاً من الوصول إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أصبح واضحاً حجم الهوة التي تفصل بين الطرفين، ففي الوقت الذي اعتبر الفلسطينيون مفاوضات السلام، مقدمة لنيل حقوقهم المشروعة وقيام دولتهم المستقلة، اعتبرت إسرائيل أنها السبيل للتخلص من إدارة الأراضي المحتلة، مع إبقاء سيطرتها الكاملة عليها.

وبانهيار مفاوضات (كامب ديفيد)، انهارت الآمال التي علقها الفلسطينيون على العملية السلمية، وساد جو من الإحباط وفقدان الأمل بين السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وجاءت زيارة زعيم حزب (الليكود) المعارض – في حينه – "أرئيل شارون" إلى ساحة المسجد الأقصى الشريف يوم الخميس الموافق 2000/9/28، لتكون بمثابة الشرارة التي أشعلت النار. جاء اليوم الثاني، وهو يوم الجمعة الموافق 2000/9/29، حاملا في طياته مجزرة بيتها الاحتلال للفلسطينيين، حيث فتحت قوات الاحتلال، المتواجدة في محيط الحرم القدسي الشريف، نيران أسلحتها الرشاشة على الفلسطينيين وهم يؤدون صلاة الجمعة، ما أوقع خمسة شهداء في صفوف المصلين، وعشرات المصابين. كان لسماع أخبار المجزرة وقع الصدمة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فهبت الجماهير، بشكل عفوي وتلقائي، إلى الشوارع في مسيرات احتجاج سلمية، تعبر عن غضبهم وإدانتهم لما حدث، فما كان من قوات الاحتلال إلا أن أعملت التقتيل في صفوفهم، من خلال استخدامها للقوة المفرطة والمميتة، في تناقض تام مع مبدأ التناسب، حيث خلت أيدي المتظاهرين من أي سلاح قد يهدد حياة جنود الاحتلال، الذين يتمترسون في مواقع عسكرية حصينة. وأمعنت في عقابها الجماعي للسكان، سيما الحصار والإغلاق الشامل الذي واصلت فرضه منذ 2000/10/9، وحتى صدور هذا التقرير.

منهجية الحصول على المعلومات

تشكل المعلومات التي يعرضها هذا التقرير خلاصة لحملة توثيق مشتركة أطلقتها أربع مؤسسات حقوق إنسان، هي مؤسسة الحق (القانون من أجل الإنسان)، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان. وتعمل المؤسسات الأربع منذ سنوات طويلة وتشكل نشاطات المراقبة وجمع المعلومات وإجراء التحقيقات جزءاً أصيلاً من عملها، كما سبق لها أن تعاونت مع كل لجان التحقيق التي شكلت للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتمتلك المؤسسات فريقاً مدرباً ويتمتع بخبرة طويلة في مجال رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة سواء تلك التي ترتكبها سلطات الاحتلال أو السلطة الوطنية الفلسطينية. ويمكن استعراض منهجية جمع المعلومات والحصول عليها من الناحيتين الكيفية والكمية على النحو الآتي:

- عملت طواقم المؤسسات الأربعة الميدانية والقانونية على مدار الساعة منذ اللحظة الأولى للهجمات الحربية الإسرائيلية، وكانت تجوب المناطق التي كانت محلاً لهجمات حربية، يتحققون من الآثار التي خلفها القصف ومخلفات القذائف والصواريخ في كل الأماكن التي كان متاحاً الوصول إليها. وسعوا دائماً إلى لقاء الضحايا وشهود العيان ويجمعون معلومات منهم. كما عمل الباحثون على لقاء الضحايا ومن يرافقونهم في سيارات الإسعاف عند وصولهم إلى أقسام الإسعاف والطوارئ في المستشفيات للتعرف على مجريات ووقائع الهجمات التي تسببت في سقوط قتلى وجرحى. كما استعانت المنظمات بمتطوعين مدربين لمراقبة وصول الجرحى والقتلى إلى المستشفيات في مدن القطاع كافة، وتبادلوا المعلومات فيما بينهم فيما يتعلق بتحويل الحالات الحرجة من مستشفى إلى آخر سواء داخل المنطقة نفسها أو في مناطق أخرى من قطاع غزة للتأكد من عدم احتساب الحالة الواحدة أكثر من مرة.

- في الأسابيع الثلاثة الأخيرة من العدوان بدأت المنظمات الأربعة تفكر جدياً في التنسيق للعمل المشترك، لتوحيد وتقوية جهودها وتوظيف الإمكانيات المادية بأفضل شكل ممكن مستفيدة من خبراتها السابقة. وعليه عقد اجتماع بين طواقم البحث الميداني يوم الخميس الموافق 2014/08/07، جرى خلاله الاتفاق على أدوات جمع المعلومات، بما فيها نماذج موحدة للاستمارات وقواعد البيانات المحوسبة التي تستخدم لأرشفة البيانات إلكترونياً، وجرى الاتفاق على استخدام استمارات جمع المعلومات الخاصة بمركز الميزان بالنظر لشموليتها وحوسبتها. كما جرى الاتفاق على خطة ميدانية قسم بناء عليها العمل الميداني بناء على المناطق الجغرافية وأسندت مهام الإشراف في كل منطقة لشخص يرأس الفريق. فيما جرى تحديد مئات من الحالات لإجراء تحقيقات ميدانية أكثر استفاضة من قبل طواقم العمل الميداني والقانوني، شملت جمع إفادات مشفوعة بالقسم من الضحايا وشهود العيان ومحاولة العثور على مخلفات المقذوفات المختلفة وعرضها على خبراء في هندسة المتفجرات يعملون في قسم هندسة المتفجرات التابع للشرطة الفلسطينية، في ظل فشل جهود المنظمات في إدخال خبراء دوليين في هذا المجال، من أجل تحديد نوعها ومنشأها بأكثر دقة ممكنة. كما سعت طواقم العمل إلى تحديد مواقع هذه الهجمات التي تسببت في سقوط قتلى أو تدمير منازل ومنشآت من خلال تقنية (JPS) والاستعانة ببرنامج خاص في تحديد المواقع على الخرائط. وخصصت الحملة مجموعة من الباحثين والمحامين المدربين في كل منطقة يأخذون الإفادات المشفوعة بالقسم بالنظر لخبرتهم الطويلة في هذا النوع من العمل واحتكاكهم الدائم مع لجان التحقيق الدولية.

- أجرى فريق التحقيق الميداني تقاطعاً للمعلومات بين الإفادات التي جمعت من الضحايا وشهود العيان للوقوف على مدى صحة ودقة المعلومات من خلال تقاطعها، وفي الوقت نفسه أجرت تقاطعاً للمعلومات بين ما يرد من معلومات وتفاصيل في شهادات الضحايا وشهود العيان وبين الوثائق الأخرى كالتقارير الطبية وتقارير الأسلحة، وشهادات الميلاد والوفاة.

- قبيل انتهاء العمليات الحربية، بدأت المنظمات الأربعة في تجنيد باحثين ميدانيين إضافيين لإجراء مسح ميداني شامل، وبالإضافة إلى (15) باحث ميداني من موظفي المؤسسات الشريكة الذين يتمتعون بخبرة سنوات طويلة في هذا النوع من العمل، ويعرفون أصول التحقيق والتحقق من المعلومات وعدم الاكتفاء برواية الضحايا كونهم أصحاب مصلحة.

- جرى تدريب (85) باحث/ة ميداني/ة، وهم أشخاص سبق أن تلقوا تدريبات وعملوا بشكل مؤقت في عمليات جمع المعلومات وأنشطة المنظمات المختلفة. وأخضع الباحثون الجدد لتدريب منذ الجمعة الموافق 15 آب/ أغسطس 2014، وشمل استعراض لاستمارات جمع البيانات وتوضيح مصطلحاتها، ومنهجية البحث الميداني واستخدام أدوات جمع البيانات، والآلية التي سيتم نشرهم فيها في الميدان لإجراء مسح شامل في قطاع غزة. كما تم اختيار وتدريب (14) مدخل/ة بيانات لتغذية قاعدة البيانات، واستمر عملهم مدة أربعة أشهر متتالية.

- جهزت المؤسسات (50.000) نسخة من استماراته المختلفة، التي تستخدم لجمع بيانات عن الانتهاكات والأضرار الناجمة عنها على النحو الآتي: استمارة انتهاك الحق في الحياة (شهيد)، تدمير منزل، تجريف أرض زراعية، وتدمير مزروعات ومزارع دواجن وأبقار ..الخ، تدمير منشأة تجارية، تدمير منشأة صناعية، تدمير منشأة عامة وتشمل أنواع المنشآت (حكومية وغير حكومية وطبيعة عملها تعليمية، صحية ...الخ)، تدمير مركبات، معتقلين. وتتألف الاستمارة الواحدة من مجموعة كبيرة من الأسئلة التي تعتمد بنسبة (95%) منها على الأسئلة المغلقة فيما تقتصر الأسئلة المفتوحة أسماء الضحايا والمتضررين والملاحظات وروايات الأحداث فقط، الأمر الذي يسهل الحصول على بيانات كمية نوعية.

- لغرض توضيح محتوى الاستمارة يمكن إيراد جزء من المعلومات التي تحتويها الاستمارات بعرض موجز لنموذج انتهاك الحق في الحياة. تهدف استمارة الحق في الحياة لتوثيق حالات الأشخاص الذين يقتلون على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي أو لأسباب تتعلق بمواجهتها في قطاع غزة. وتهدف الاستمارة إلى جمع معلومات تشمل البيانات الشخصية والحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للضحايا بما في ذلك حالة اللجوء والعمل والحالة الزواجية وعدد أفراد الأسر والأطفال منهم، والإعالة أو المساهمة فيها، ومن ثم الحدث نفسه مكانه وتوقيته والجهة التي ارتكبته والأسلحة المستخدمة والظروف التي رافقت وقوعه، واتجاه مسبب الإصابة وموقع الإصابة من الجسم، وسبب وجود الضحية في المكان، وإذا ما حدثت الوفاة مباشرة أو بعد وقت وإذا ما تم إسعافه فوراً أم لا، وإذ ما سقط ضحايا آخرون في الحدث نفسه أم لا. كما تؤمن هذه الاستمارة جمع بيانات حول الشخص الذي يقدم المعلومات والباحث الذي يقوم بتعبئتها وتاريخ التوثيق. وجدير بالذكر أن طريقة تعبئة الاستمارة التي اعتمدتها المنظمات تستند إلى

المقابلة الفردية المباشرة مع الضحايا وذويهم. كما يجب الإشارة إلى أن الاستمارة هي واحدة من أدوات جمع البيانات المتنوعة، التي تشمل جمع بيانات وأدلة وإفادات مشفوعة بالقسم، وتقارير طبية ورسمية وغيرها.

- شكلت مكاتب مركز الميزان والمركز الفلسطيني نقاط لتقديم الدعم اللوجستي في المناطق المختلفة، حيث يجتمع الباحثون لتسليم الاستمارات المعبأة واستلام نماذج جديدة، ولعمليات المراجعة والتدقيق لمدى اكتمال المعلومات والبيانات، والاتفاق على نقاط العمل وتقسيمها بين أعضاء الفريق في كل منطقة من مناطق العمل، للحيلولة دون الوقوع في التداخل وتكرار جمع بيانات حول الانتهاك نفسه أكثر من مرة. ويشمل الدعم اللوجستي تجهيز أدوات العمل المختلفة.
- جرى الاتفاق بين المؤسسات المشاركة في الحملة على أن يكون مقر مركز الميزان في مدينة غزة هو مركزية الحملة في تجميع الاستمارات وتدقيقها وفي عمليات الإدخال والمراجعة والتدقيق، لتجنب تقسيم قواعد البيانات ومن ثم تجميعها من جديد، ولضمان فعالية عمليات التحقق وكشف التكرار.

- أسهم مركز الميزان بعشرة أجهزة حاسوب فيما ساهمت مؤسسة الضمير بجهازين والحق بجهاز واحد، كما أسهمت الحق بتزويد الحملة بسبعة أجهزة لحفظ الطاقة (UPS)، تلافياً لانقطاع التيار الكهربائي وفقدان البيانات على أجهزة الحاسوب، وموزع شبكة يحوي (16) مدخلاً (Switch 16 port) فيما أسهم الميزان بستة أجهزة حافظة للطاقة.

- أشرفت مسئولة أنظمة المعلومات في مركز الميزان على عملية تطوير أجهزة الحاسوب ومضاعفة سرعتها وجرى تجهيز شبكة كهرباء وشبكة حاسوب خاصة في قاعة مركز الميزان وربطها بخادم (server) المركز الرئيسي. كما زودت مؤسسة الحق الحملة بماسح ضوئي عالي الجودة، استخدم لمسح الأوراق الثبوتية ومرفقات الاستمارات لتخزينها على قواعد البيانات.

- تولى مسئول قواعد البيانات في مركز الميزان تطوير النظام المعمول به في قواعد البيانات، بحيث يتيح لكل مستخدم الدخول على النظام باسم وكلمة مرور خاصتين، بالإضافة إلى تطوير إضافة خاصة لتسجيل العمليات التي يقوم بها المستخدم من ادخال وتعديل او حذف للبيانات. حيث سهلت هذه الإضافة عمليات المتابعة المباشرة لعملية الادخال واكتشاف الاخطاء والعمل على تعديلها بشكل متوازي مع عمليات الادخال. كما سهلت عملية متابعة أداء المدخلين ورفعت من درجة الكفاءة في عمليات الادخال، وأتاحت القدرة على مراجعة كل مدخل أو مدخلة وفقاً للعمليات التي أنجزها.

- جرى تقسيم مدخلي/ات البيانات إلى ثلاث مجموعات موزعة عليها مهام مختلفة، بحيث تكونت المجموعة الأولى من (10) مدخلين/ات كانت مهمتهم الرئيسية ادخال الاستمارات على النظام، والتأكد من استيفاء الاستمارة الورقية إجابات على جميع الاسئلة. بحيث يتم تسليم الاستمارات المدخلة إلى المجموعة الثانية والمكونة من موظفتين توليتا تدقيق الاستمارات المدخلة والتأكد من أن البيانات المدخلة تتطابق مع الاستمارة الورقية. بعد ذلك تم إرسال الاستمارات المدققة للمجموعة الثالثة والمكونة من موظف واحد يعمل على جهاز (السكانر) ليقوم بعمل نسخ الكترونية عن مرفقات الاستمارة وحفظها لإدخالها على النظام لاحقاً. وفي نهاية كل يوم يتولى مشرف قواعد البيانات مراجعة سجل كل مدخلة ومدخل بيانات.

- انطلقت عمليات المسح الميداني بشكل فعلي على الأرض يوم الأربعاء الموافق 20 آب (أغسطس) 2014 في مناطق قطاع غزة كافة، أي قبيل توقف العدوان، للقيام بمهمة مسح المناطق التي تعرضت للهجمات والتحقق من الشهداء والأضرار التي لحقت بالمنازل السكنية والممتلكات الخاصة والمنشآت الخاصة والعامة. والجدير ذكره أن عمليات المسح الميداني وضعت تحت إشراف باحثي المنظمات الأربعة الميدانيين، والذين لديهم سنوات من الخبرة ودراية واسعة بالمناطق الجغرافية وطبيعة السكان، حيث قادوا العمل في الميدان وقاموا بتوزيع الباحثين الجدد والإشراف عليهم. وتولى هؤلاء الباحثون تدقيق الاستمارات يومياً قبيل إرسالها للإدخال على قواعد البيانات، وهي عملية جرى التوافق على أن تكون مركزة في مقر مركز الميزان في مدينة غزة.

- كانت عملية جمع المعلومات تستند إلى تعبئة النماذج (الاستمارات) المعدة مسبقاً من خلال المقابلة الشخصية مع الضحايا أو أقاربهم من الدرجة الأولى، وكان يجري التحقق من كل حدث وضحاياه من شهود العيان، كما لجأ الباحثون في مرات عديدة إلى مقابلة المسعفين وطواقم الدفاع المدني لسؤالهم حول ملاحظاتهم الأولية لدى زيارتهم المكان لإخلاء جرحى وقتلى أو إطفاء حرائق. وجرى تحقيق انتماء قتلى المقاومة من خلال جيرانهم وأصدقائهم وأحياناً سؤال ناشطين سياسيين وأفراد مجموعات مسلحة من سكان المنطقة ومن أقران الضحايا حول ظروف القتل، وإذا ما كنت هناك مواجهات أو أعمال مقاومة. كما أن تسجيل بيانات الضحايا استند إلى الأوراق الثبوتية الرسمية كبطاقات تعريف الشخصية وشهادات الميلاد وشهادات الوفاة والتقارير الطبية. وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمنازل السكنية والممتلكات الخاصة الأخرى كان يتطلب من الضحايا تقديم الأوراق الثبوتية التي تثبت ملكيتهم للعقار أو أي ممتلكات أخرى. وعلى سبيل المثال شكلت وثائق الملكية أساساً لتوثيق المنازل السكنية والممتلكات المدنية الخاصة، لذلك أهملت الحملة الاهتمام بعدد الوحدات السكنية في البناية التي يملكها شخص واحد ولم يستخرج ترخيص للوحدات السكنية الأخرى فجرى توثيق البناية السكنية باسم مالكها مع الإشارة لعدد طبقاتها وعدد الأسر التي تسكنها. وبعد الانتهاء من العمليات الميدانية جرى توزيع استمارات القتلى مرة أخرى على الباحثين لإجراء تحقيق وتقاطع للمعلومات من أكثر من طرف قبيل اعتماد الروايات النهائية لظروف القتل.

- جرى تقسيم مدخلي/ات البيانات إلى ثلاث مجموعات موزعة عليها مهام مختلفة، بحيث تكونت المجموعة الأولى من (10) مدخلين/ات كانت مهمتهم الرئيسية ادخال الاستمارات على النظام، والتأكد من استيفاء الاستمارة الورقية إجابات على جميع الاسئلة، بحيث يتم تسليم الاستمارات المدخلة إلي المجموعة الثانية والمكونة من موظفتين انحصرت مهمتهما في تدقيق الاستمارات المدخلة والتأكد من أن البيانات المدخلة تتطابق مع الاستمارة الورقية. بعد ذلك تم إرسال الاستمارات المدققة للمجموعة الثالثة والمكونة من موظف واحد يعمل على جهاز (السكانر) ليقوم بعمل نسخ الكترونية عن مرفقات الاستمارة وحفظها لإدخالها على النظام لاحقاً.

- جرى تجميع الاستمارات المدخلة بشكل يومي ووضعها في ملفات خاصة، لتحال إلى الموظفتين المخصصتين بالمراجعة والتدقيق، اللتان تقومان بعملية مطابقة بين البيانات الموجودة على قاعدة البيانات مع البيانات التي تتضمنها كل استمارة على حده للتحقق من إدخال الاستمارات كافة، ومن عدم وجود نقص أو أخطاء إملائية أو مطبعية. وفي حالة وجود أخطاء يتم وضع إشارة على الاستمارة لتوضيح الخطأ، ومن ثم جري مراجعتها من قبل الباحثين الميدانيين لتعاد مرة أخرى ويتم تصحيح المعلومات على قاعدة البيانات لتدخل الاستمارة بعد ذلك إلى

الأرشيف الورقي. ويتضح من الوصف السابق أن عمليات الإدخال انطوت على تدقيق كامل للاستمارات، حيث يمكن تحديد أي استمارة يشوبها نقص أو خطأ وتوضع إشارة على أي حقل (سؤال) فارغ وتوضع الاستمارة في ملف مرجع لاستكمال بياناتها الناقصة وإعادة إدخال البيانات من جديد.

- أجرت منظمات حقوق الإنسان بحثاً معمقاً على الانترنت ومواقع فصائل المقاومة ولاسيما الأذرع العسكرية للتحقق من هوية القتلى والظروف التي قتلوا فيها، وأضافت أعداد كبيرة إلى المقاومين بالرغم من أنهم قتلوا في ظروف مدنية، ولكن جرى نعيهم من قبل فصائل مسلحة بما يشير إلى أنهم ساهموا في الجهد العسكري.

- بعد الانتهاء من تدقيق عمليات الادخال ارتباطاً بالاستمارات الورقية تم أرشفة الاستمارات الورقية في صناديق مخصصة وفقاً لآليات الأرشفة المعدة مسبقاً من قبل إدارة الحملة. وفيما يتعلق بالحالات التي يوردها التقرير، لا يوجد أي هامش خطأ، لأن المعلومات جرى تدقيقها والتحقق منها، وغالبيتها جرى إعداد ملفات خاصة بها. كما تم تبادل المعلومات مع أجسام مختلفة للأمم المتحدة، وتم توسيع التحقيقات الميدانية في عدد منها من قبل محامين والتقدم بشكاوى للجهات الإسرائيلية المختصة تطالب بفتح تحقيقات جنائية حولها كونها نجمت عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. كما جرى تزويد لجنة التحقيق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالمعلومات وتسهيل لقاءها عبر خدمة سكايب مع الضحايا وشهود العيان. أما فيما يتعلق بالإحصاءات الكمية، فهناك هامش خطأ لا يتجاوز 2% كنقص في بعض الحقول الثانوية في استمارات جمع معلومات حول المساكن والمنشآت الأخرى، كعدد الأسر، أو عدد العاملين في المنشأة قبيل تدميرها، ومعلومات حول الإعالة والمشاركة في الإعالة، وهي لا تؤثر بحال من الأحوال على القيم الأساسية والأرقام الشاملة.

ملاحظة عامة:

أنهت الحملة عمليات الإدخال والتدقيق للاستمارات كافة، لكن مرحلة إدخال المرفقات مثل تقارير المستشفيات وشهادات الميلاد وشهادات ملكية الأراضي والمساكن وفواتير الكهرباء، ومقاطع الفيديو المتوفرة لعدد كبير من الاستمارات لم يسعف الوقت لإدخالها بشكل كامل على قواعد البيانات، وهي مهمة يمكن أن تنجز في المرحلة المقبلة وهذا مرتبط بالإمكانات.

كما يجدر التأكيد على أن عدد المنازل السكنية يشمل البنايات السكنية التي تقطنها عائلات ممتدة ويملك العقار شخص واحد ولا تتوفر تراخيص بناء أو فواتير خدمات سوى باسم الشخص نفسه ولذلك فإن ارتفاع عدد الوحدات السكنية المتضررة وفقاً لتصريحات جهات دولية وحكومية يعود لهذا السبب. كما يجدر التأكيد على أن الأضرار الطفيفة لم يتم توثيقها كتحطم زجاج نوافذ أو أضرار بسيطة في المحتويات، وعليه جرى تجاهل عشرات آلاف المنازل والمنشآت المدنية التي تعرضت لأضرار طفيفة.

قائمة المصطلحات

الطفل:

يستند تعريف الطفل وتمييزه عن غيره من الأشخاص إلى تعريف اتفاقية حقوق الطفل للعام 1989، وهو يشمل كل شخص لم يكمل الثامنة عشر من عمره، وجرى استثناء الأجنة لصعوبة حصر ورصد الحالات التي تعرضت لإجهاض وعمر الجنين وما إلى ذلك. وعليه فإن كل شخص قُتل قبل أن يكمل (18) عاماً من عمره ولو بيوم واحد أدرج تحت قائمة الأطفال، وهي تشمل هذه الفئة العمرية من الجنسين.

الأنثى:

المقصود هنا الإناث باعتبار الجنس ودون اعتبار للعمر، أي أن الشهيدات من الإناث تشمل النساء والإناث من الأطفال، وهذا ينطبق على كل استخدام لمصطلح إناث.

المرأة (النساء):

هي كل أنثى تجاوزت الثامنة عشر من العمر دون اعتبار للحالة الزواجية، أي أن هذه الفئة تشمل المتزوجات وغير المتزوجات من النساء، ولكنها لا تشمل الأطفال الإناث.

المدني:

هو كل شخص لا يشارك بشكل فعال في الأعمال القتالية، سواء بالمواجهة المباشرة أو التدريب أو جمع المعلومات أو القيام بالدعم اللوجستي، وتشمل هذه الفئة أولئك الأشخاص الذين لهم انتماء سياسي ولكن أدوارهم تنحصر في النشاطات غير القتالية، ولم يثبت أو يثور شك حول مشاركتهم بأي شكل من الأشكال في دعم المجهود العسكري.

المقاوم/المقاتل:

اعتمد التقرير على تصنيف المقاوم/ المقاتل على أنه كل شخص قتل وكان مشاركاً مشاركة فعالة في الأعمال القتالية الرئيسية أو الثانوية مع مجموعات المقاومة الفلسطينية سواءً في مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي أو في ظروف أخرى. كما أضيف إلى هذه الفئة كل الأشخاص الذين استهدفتهم قوات الاحتلال بالاغتيال، حتى وإن كانوا بعيدين عن ساحة المواجهة ومعروفين بانتمائهم لمجموعات مقاومة ويشاركون في الأعمال القتالية بشكل مستمر أو متقطع، حتى وإن لم يكونوا كذلك في اللحظة التي استهدفوا فيها. وتشمل هذه الفئة الفرعية جميع الأشخاص الذين كانوا مستهدفين بالقتل من قبل قوات الاحتلال بعمليات الاغتيال، ولا تشمل الأشخاص الذين قتلوا بسبب هذه العمليات وتصادف وجودهم في المكان الذي حدثت فيه عملية الاغتيال. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات البحث على الانترنت أشارت إلى أن عدد كبير قتلوا في ظروف مدنية جرى نعيهم من قبل أجنحة عسكرية وأشار النعي إلى كونهم جزءاً من الجناح المسلح، وبعضهم عثر على وصايا منشورة على مواقع فصائل مسلحة. وعليه قررت الحملة إدراجهم تحت عنوان مقاومين، وتظهر الرسوم البيانة الواردة في التقرير عدد من قتلوا في ظروف مدنية من بين المقاومين.

الاعدام خارج نطاق القانون (اغتيال)[5]:

يستند تصنيف حالات الأشخاص الذين قتلوا على أيدي قوات الاحتلال على أنها إعدام خارج نطاق القانون (اغتيال) في كل حالة تعلن قوات الاحتلال أنها استهدفت هذا الشخص وخطط ودبرت ونفذت عملية القتل خارج نطاق القانون، وهذا يختلف عن عمليات القتل التي تسمى قتل الصدفة والتي تنفذها عادة الطائرات بدون طيار، التي ترصد نشاطاً عسكرياً فتلاحق المشاركين فيه دون أن يكونوا معروفين أو مطلوبين مسبقاً لقوات الاحتلال، وفي هذه الحالة يصنف ضحايا قتل الصدفة على أنهم مشاركين في العمل العسكري، ومن النماذج التي شهدناها في العدوان الأخير على عمليات الإعدام خارج نطاق القانون محاولة قتل القائد العام لكتائب القسام، وقتل قادة في رفح محمد أبو شماله، ورائد محمد العطار.

تواجد في مكان قتل خارج نطاق القانون (اغتيال):

الضحايا الذين سقطوا في عمليات قتل خارج نطاق القانون (اغتيال) استهدفت قتل أشخاص آخرين، سواء من السكان القريبين من تنفيذ الجريمة، أو من تصادف مرورهم بالمكان، أو من يرافقون أو يتواجدون مع الشخص المستهدف، وفي حال كان المرافقون من أفراد المجموعات المسلحة (المقاومة) يصنفون على أنهم مقاومة وتواجد في مكان نفذت فيه جريمة قتل خارج نطاق القانون.

تهجير قسري:

المقصود هو كل الأشخاص الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب حالة الخوف والترويع الناجمة عن الخطر الشديد جراء القصف الذي استهدفها أو استهدف محيطها، بما في ذلك الذين قتلوا بينما كانوا يحاولون الهروب من مناطقهم السكنية التي كانت عرضة للقصف إلى خارجها.

تقديم المساعدات والإسعاف:

وهذا يشمل كل الأشخاص الذين قتلوا وهم يحاولون مساعدة أو إسعاف آخرين بمن فيهم غير العاملين في المهمات الطبية، فمثلاً الجيران والأقرباء كانوا يهرعون لمساعدة وإسعاف جيرانهم ممن تعرضت منازلهم للقصف فكانت قوات الاحتلال تعاود القصف فيقتلون.

عابر سبيل:

هو كل شخص قتل نتيجة تصادف تواجده او مروره بشكل مؤقت في مكان استهدف بعمل عسكري لقوات الاحتلال، وهذا لا ينطبق على الأشخاص الذين قتلوا في منازلهم او أماكن عملهم، أو خلال أعمال مقاومة.

[5] سيستخدم التقرير في جداوله الإحصائية مصطلح الاغتيال لغرض الإيجاز وسهولة إعداد الجدول لأن استخدام المصطلح القانوني (عمليات القتل خارج نطاق القانون) قد لا يكون متاحاً من ناحية المساحة الكافية في الجدول.

أثناء العمل:

لتوضيح أسباب تواجد الضحايا في مكان القصف هناك عدة أسباب كأن يكون داخل منزله أو في محيطه أو تصادف مروره في المكان، أو أن الأشخاص قتلوا أثناء مزاولة أعمالهم الروتينية كالمزارعين وعمال مزارع الطيور والحيوانات، وأصحاب المحلات التجارية والموظفين في الجهات الحكومية وغير الحكومية.

نوع التجمع:

يقسم هذا التصنيف الضحايا وفقاً لتصنيف منطقة السكن وبغض النظر عن حالة اللجوء، فقد يكون التجمع ريف أو حضر ويسكنه لاجئ والعكس.

حالة اللجوء:

توضح إذا ما كان الضحايا من اللاجئين أو المواطنين (السكان الأصليين) في مناطق قطاع غزة المختلفة، واللاجئ هنا كل من هجرت عائلته من بلدتها الأصلية عام 1948 ولجأت إلى قطاع غزة حتى من كان منهم من مواليد مناطق القطاع فإن تصنيفه يبقى لاجئاً.

منزل سكني:

المقصود بالمنزل السكني هو مكان له جدران وسقف وأرضية، ويتوفر له مطبخ وحمام وهو مرتبط بالخدمات الأساسية كخدمة توصيل المياه والتيار الكهربائي هذا بشكل عام. ويراعي التقرير معياراً أساسياً هو ملكية المسكن، فعلى سبيل المثال يعتمد التسجيل على ملكية العقار وتخصيصه فالمسكن المكون من أكثر من طبقة ومملوك لشخص وليس له سوى اشتراك كهرباء ومياه واحد، ولا يتم تخصيص أي من الوحدات السكنية (الشقق) لشخص سواء ملكية أو إيجار يحسب منزل سكني واحد. وخلافاً لذلك تحتسب شقة في بناية ومملوكة لشخص وله اشتراك مستقل في خدمات المياه والكهرباء على أنها منزل. وتحتسب البنايات السكنية مثل الفيلا أو البيت الريفي أو المنزل الأرضي في الريف أو المخيم كمنزل سكني. وهذا راجع لطبيعة عمل المؤسسات الحقوقية الأربع المشاركة في الحملة والتي يتطلب طبيعة عملها لإثبات الضرر إثبات ملكية العقار المتضرر أو أي ممتلكات مدنية أخرى كالمركبات وما شابه. وهذا يفسر أي خلاف أو تعارض في الأرقام والاحصاءات بين خلاصة حملة التوثيق المشتركة لمنظمات حقوق الإنسان والجهات الحكومية والدولية التي أجرت مسحاً في عدد المنازل، لأن هذه الجهات اعتمدت على تصنيف الوحدة السكنية بهدف الترميم أو إعادة البناء بحيث يمكن التأكيد على أن عدد الوحدات السكنية التي تم تدميرها أعلى من رقم المنازل الذي يقدمه هذا التقرير بسبب عدم احتساب عدد كبير من هذه الوحدات السكنية على أنها منازل مستقلة في حالة عدم وجود إثباتات قانونية تثبت ملكيتها واستقلاليتها عن مالك العقار الذي تم توثيقه.

الضرر الكلي: المقصود هنا عمليات الهدم الكلي أو عمليات التدمير التي يستحيل معها إعادة ترميم المنزل، بل يجب هدمه لإعادة بناءه من جديد.

ضرر جزئي جسيم: هو الضرر الذي تجاوز أضرار النوافذ والأبواب وخزانات المياه ليتسبب في هدم جدران أو أعمدة رئيسية ولكن المسكن قابل للإصلاح واستخدامه كمسكن من جديد.

الضرر الجزئي: المقصود هنا الأضرار التي لم تتسبب في تدمير جدران أو أعمدة واقتصرت على احتراق غرف وتدمير نوافذ وأبواب وخزانات مياه.

الضرر الطفيف: المقصود هنا الأضرار الطفيفة التي لحقت بالمنازل كتحطيم زجاج نافذة أو تضرر خزان مياه أو أضرار محدودة ببعض الأثاث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحملة تجاهلت المنازل التي تعرضت لأضرار طفيفة اقتصرت على تضرر زجاج نافذة أو نافذتين، بالنظر لتعذر حصر هذا النوع من الضرر الذي طال عشرات آلاف المساكن والذي في العادة يحتاج لجهود أكبر في البحث الميداني، وهو ما يفوق طاقة الحملة.

عدد السكان المقيمين بشكل دائم:

يختلف عدد السكان المقيمين بشكل دائم عن عدد أفراد الأسرة، لأن هناك أفراداً لا يقيمون بشكل دائم لأسباب مختلفة منها الزواج والعيش في منزل مستقل، أو الإقامة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما أن هناك أفراد ينتمون للعائلة الممتدة ويسكنون في المنزل نفسه مع الأسرة النووية التي تمتلك المنزل كالوالدين أو الإخوة والأخوات غير المتزوجين. أو أن يقطن الأبناء المتزوجين مع أسرهم في منزل العائلة المملوك للأب.

عدد الأسر:

اعتمدت الحملة في التوثيق على إثبات الملكية بوسائل متعددة أهمها عقد التمليك أو الإيجار، والاتصال بالخدمات المختلفة، واتضح أن كثير من العمارات مسجلة باسم الأب وفيها أكثر من وحدة سكنية وتسكنها أكثر من أسرة نووية، لذا فعدد الأسر التي تقطن المنزل يعتبر معيار مهماً لتبيان ظاهرة التهجير القسري وعدد الأسر المتضررة، وأحياناً إلى عدد الوحدات السكنية المتضررة بغض النظر عن الملكية.

احصاءات حول حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالسكان وممتلكاتهم والمنشآت المدنية الأخرى خلال العملية العسكرية (الجرف الصامد)

القتلى:

توزيع القتلى حسب فئاتهم

اجمالي	2217	100%
مدنيين	1543	70%
مقاومة[6]	674	30%
أطفال	556	25%
نساء	293	13%

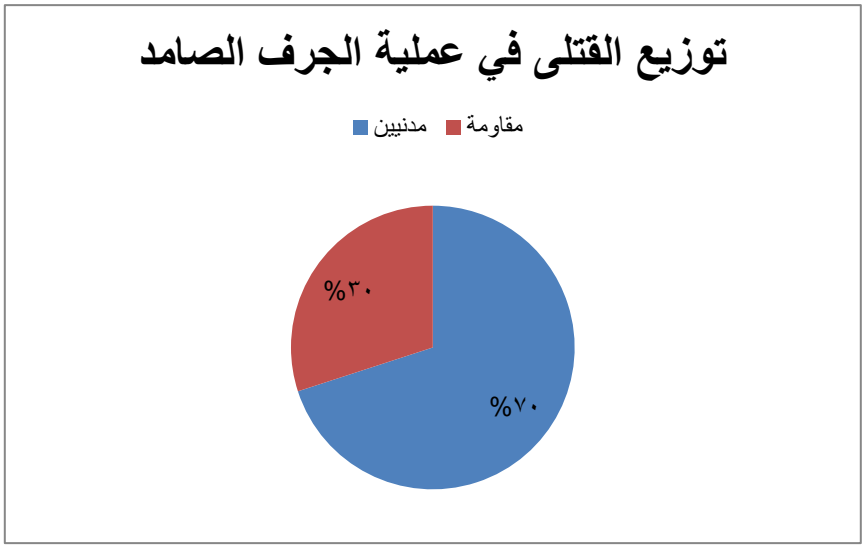

شكل رقم (1)

[6] الشهداء ممن قتلوا في ظروف مرتبطة بأعمال المقاومة، مضافاً إليهم من كانوا ضحايا عمليات قتل خارج نطاق القانون (الاغتيال)، وشخص واحد ينتمي لجناح عسكري ولم يكن مستهدف بالاغتيال ولكن تصادف وجوده في مكان اغتيال، بالإضافة لكل من قتل في ظروف مدنية واتضح أنه ينتمي لفصيل عسكري مسلح ونشر له نعي على مواقع الأجنحة العسكرية أو وصية.

توزيع القتلى المدنيين حسب فئاتهم

القتلى المدنيين	1543	100%
الأطفال	550	36%
النساء	293	19%
مسنين	67	4%
ذكور بالغين	633	41%

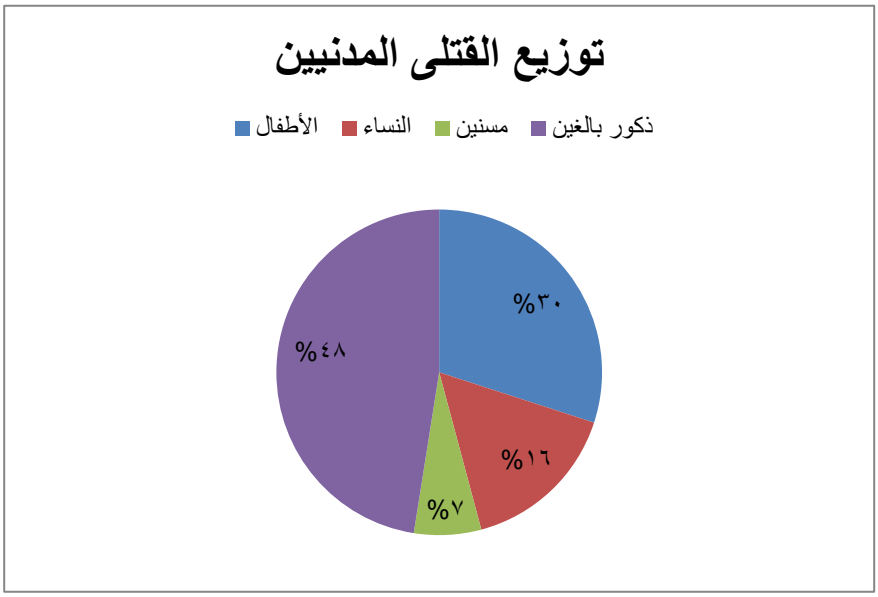

شكل رقم (2)

توزيع قتلى المقاومة حسب ظروف القتل

قتلى المقاومة	674	100%
قتلوا خلال المشاركة في أعمال عسكرية	385	57%
قتلوا في ظروف مدنية	289	43%

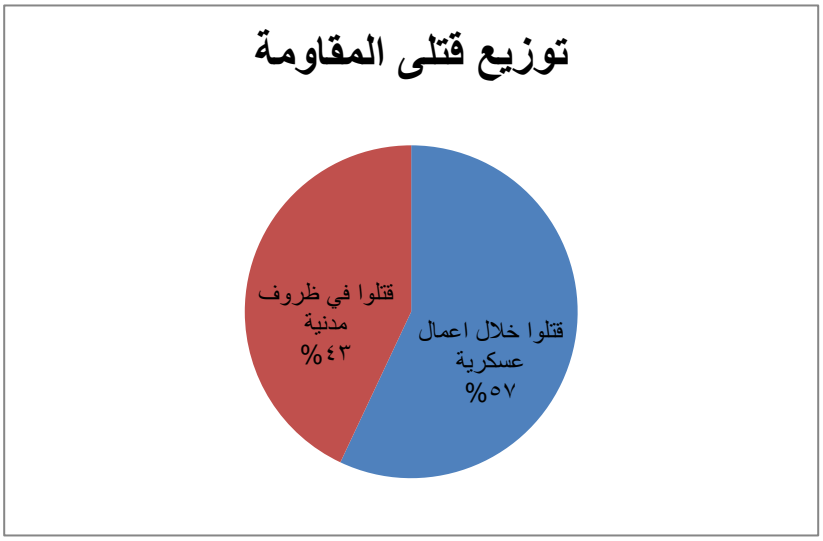

شكل رقم (3)

توزيع القتلى حسب ظروف الاصابة

الظروف المحيطة	العدد	النسبة
تقديم المساعدات والإسعاف	38	1.71%
في المنزل	1066	48.08%
أثناء العمل	49	2.21%
تهجير قسري	80	3.61%
طواقم صحفية	4	0.18%
أعمال عسكرية	385	17.37%
اغتيال	33	1.49%
تواجد في موقع اغتيال	29	1.31%
داخل مركز ايواء	49	2.21%
عابر سبيل	473	21.34%
أخرى	11	0.50%
المجموع	**2217**	**100%**

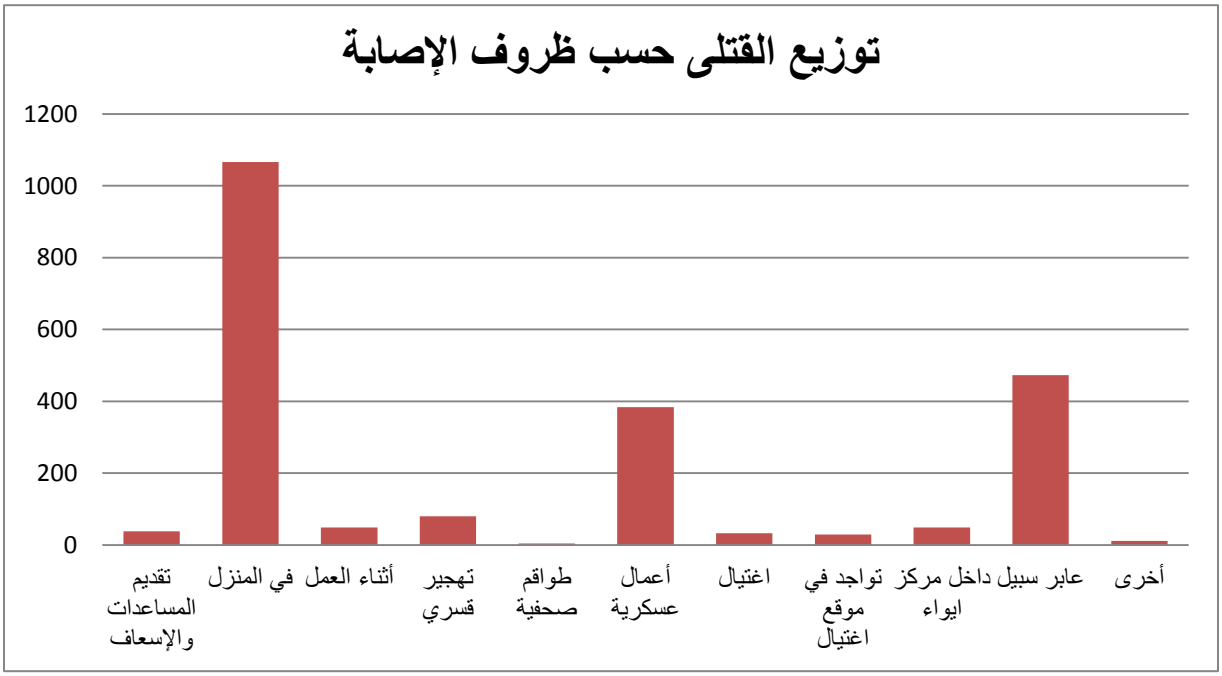

شكل رقم (4)

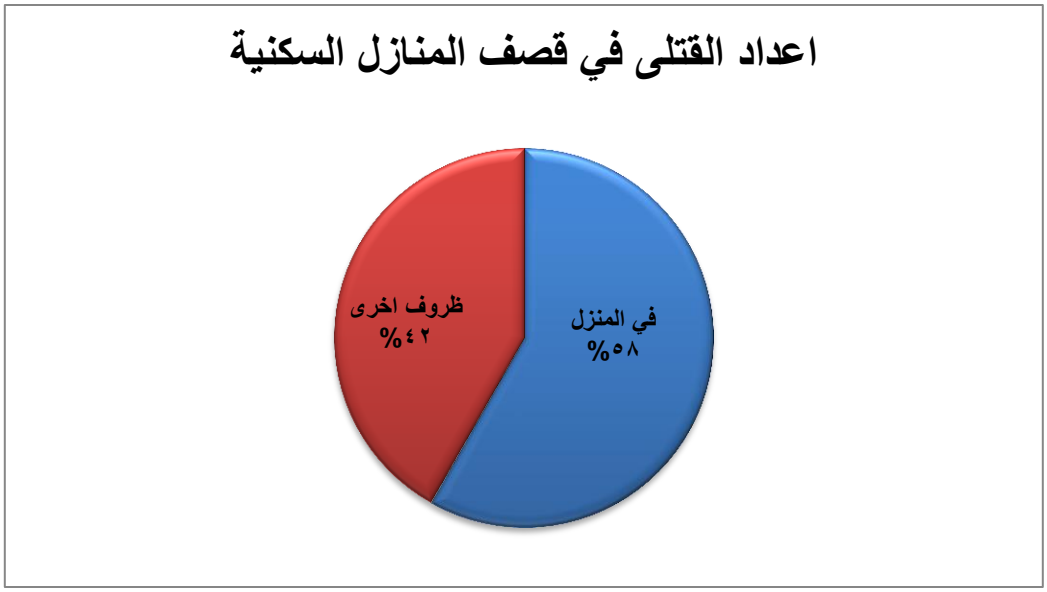

شكل رقم (5)

توزيع قتلى المقاومة الذين قتلوا في ظروف مدنية حسب ظروف الاصابة

الظروف المحيطة	العدد
أثناء العمل	4
اغتيال	33
تواجد في موقع اغتيال	1
تقديم المساعدات والإسعاف	12
تهجير قسري	3
عابر سبيل	91
أخرى	1
في المنزل	143
داخل مركز ايواء	1
المجموع	**289**

توزيع القتلى المدنيين حسب مصدر الاعتداء

مصدر الاعتداء	العدد	النسبة
مدفعية	299	%19.38
مشاة	10	%0.65
طائرة نفاثة	715	%46.34
طائرة عمودية	18	%1.17
طائرة استطلاع	496	%32.15
بوارج حربية	5	%0.32
المجموع	**1543**	**%100**

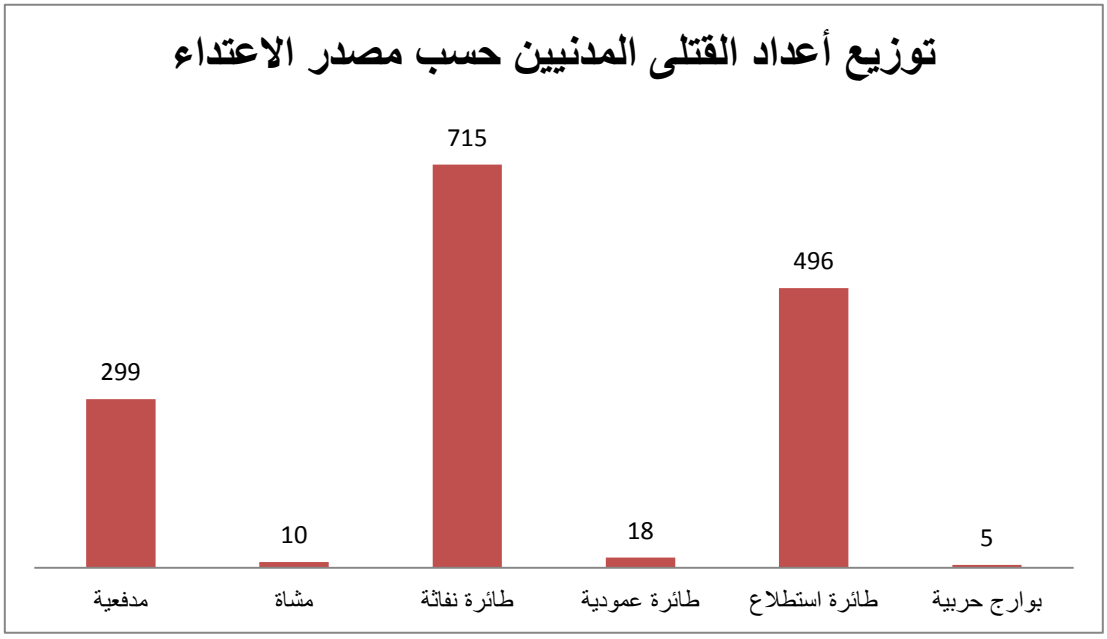

شكل رقم (6)

توزيع القتلى حسب الجنس والمحافظة

المحافظة	ذكر	انثى	المجموع
شمال غزة	280	89	**369**
غزة	413	102	**515**
دير البلح	212	74	**286**
خانيونس	501	101	**602**
رفح	328	117	**445**
المجموع	**1734**	**483**	**2217**

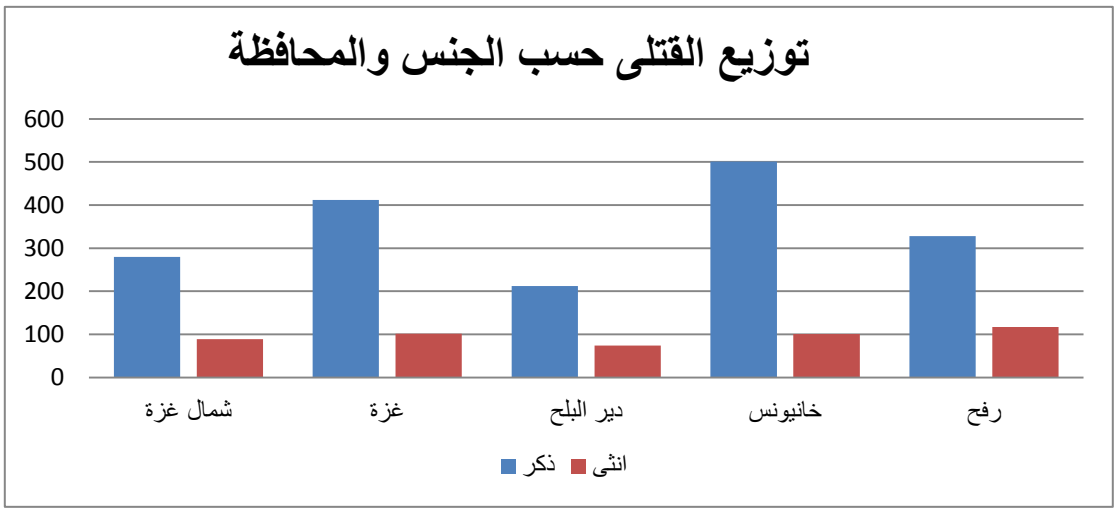

شكل رقم (7)

توزيع القتلى حسب نوع التجمع

نوع التجمع	العدد
مخيمات	327
ريف	716
حضر	1174
المجموع	**2217**

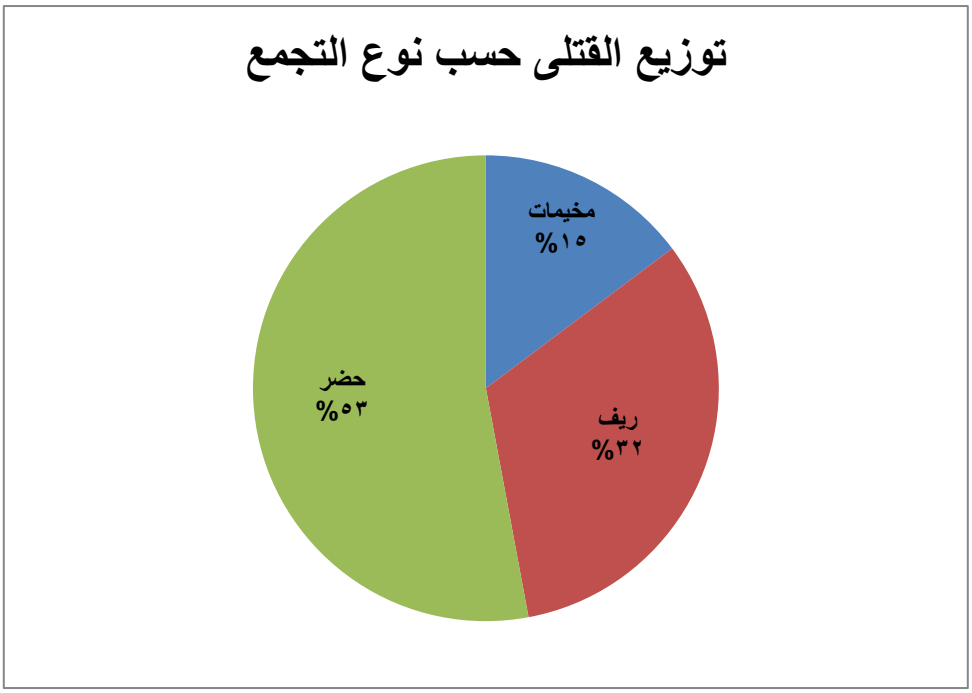

شكل رقم (8)

توزيع القتلى حسب إعاقة الإسعاف

إعاقة الإسعاف	العدد
نعم	511
لا	1706
المجموع	**2217**

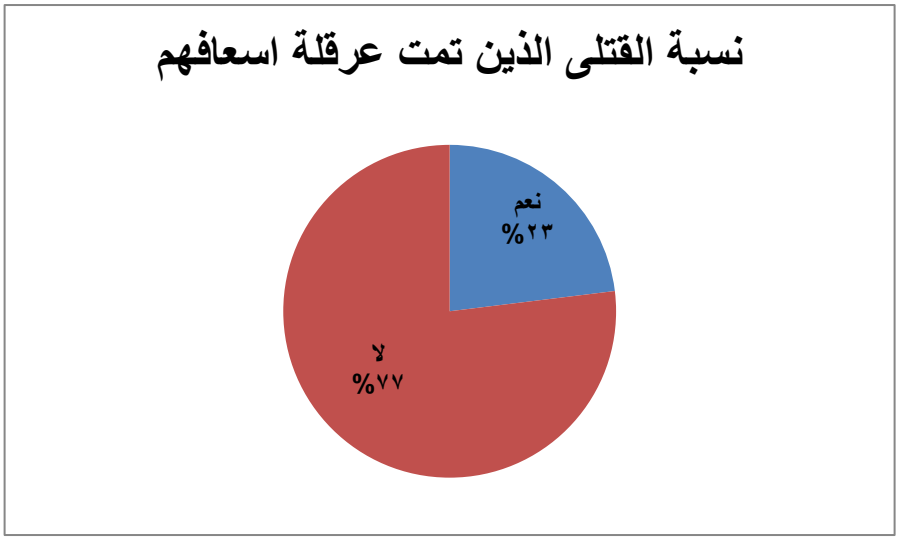

شكل رقم (9)

توزيع القتلى من ذوي الإعاقة حسب المحافظة

المحافظة	ذو اعاقة	النساء منهم	الأطفال منهم
شمال غزة	11	4	2
غزة	11	2	1
دير البلح	5	1	1
خانيونس	10	3	1
رفح	5	1	2
المجموع	**42**	**11**	**7**

توزيع القتلى الأطفال حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	0 – دون 3 سنوات	3 –دون 6 سنوات	6 –دون 12 سنة	12 – دون 18 سنة
العدد	80	92	164	220

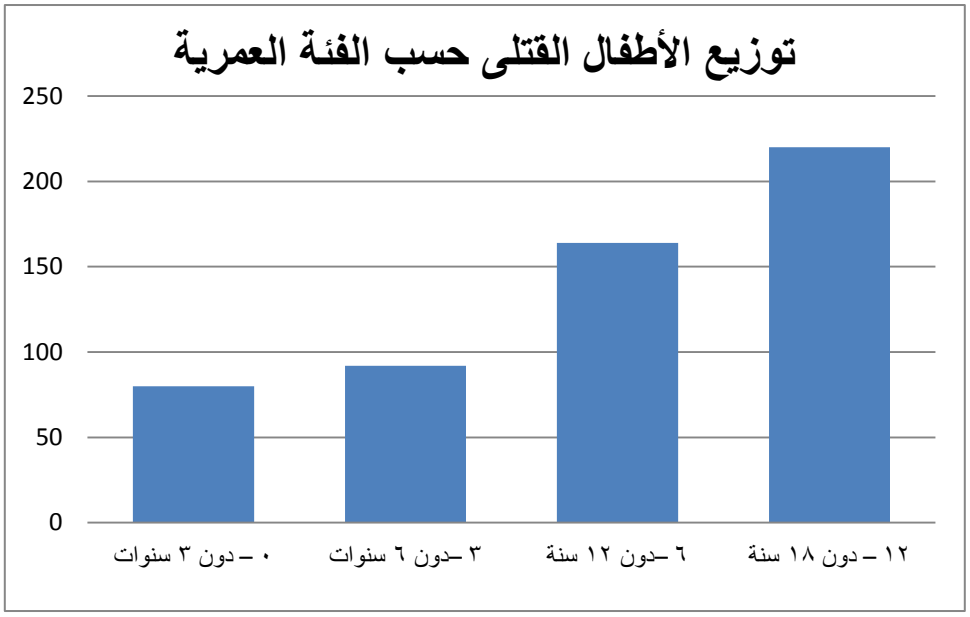

شكل رقم (10)

توزيع القتلى من الأطفال حسب الجنس المحافظة

المحافظة	ذكر	انثى	المجموع
شمال غزة	52	38	**90**
غزة	83	47	**130**
دير البلح	50	27	**77**
خانيونس	87	39	**126**
رفح	93	40	**133**
المجموع	**365**	**191**	**556**

توزيع القتيلات من النساء حسب المحافظة

المحافظة	العدد	%
شمال غزة	48	16%
غزة	59	20%
دير البلح	47	16%
خانيونس	61	21%
رفح	78	27%
المجموع	**293**	**100%**

توزيع القتيلات من النساء حسب الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	العدد	%
أرمل/ة	23	8%
أعزب / أنسة	65	22%
متزوج/ة	199	68%
مطلق/ة	6	2%
المجموع	**293**	**100%**

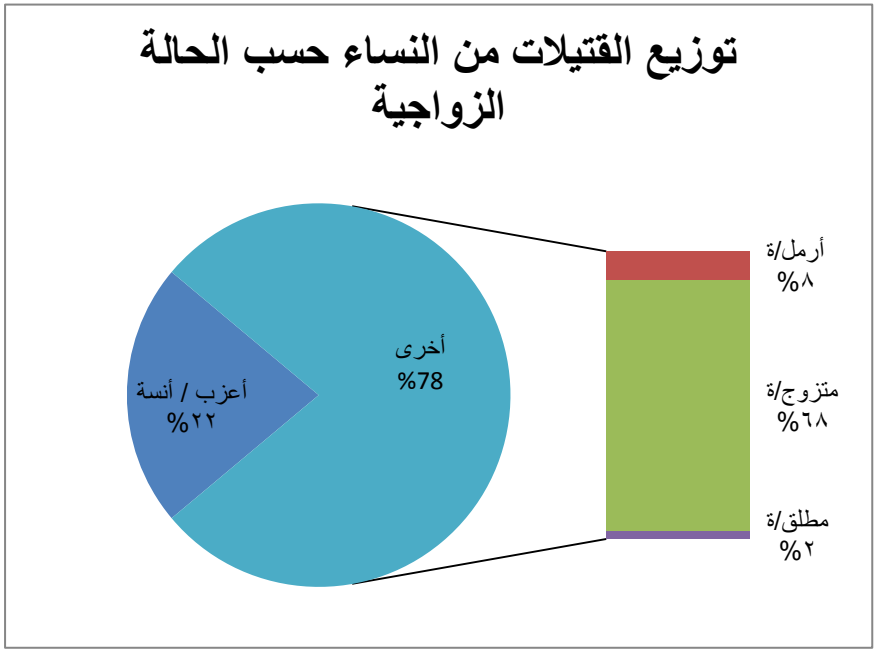

توزيع القتيلات من النساء حسب ظروف الاصابة

ظروف الاصابة	العدد	%
أخرى	4	%1.37
تهجير قسري	21	%7.17
تواجد في موقع اغتيال	7	%2.39
داخل مركز ايواء	7	%2.39
عابر سبيل	13	%4.44
في المنزل	241	%82.25
المجموع	**293**	**100%**

توزيع القتيلات من النساء حسب وسيلة الاعتداء

وسيلة الاعتداء	العدد	%
مدفعية / دبابة	56	19%
طائرة استطلاع	50	17%
طائرة عمودية	5	2%
طائرة نفاثة	181	62%
مشاة	1	0%
المجموع	**293**	**100%**

توزيع القتلى حسب الفئات الخاصة والمحافظة

المحافظة	صحفيين	موظفي بلديات – شركة الكهرباء – شركة مياه بلديات الساحل	رجال اسعاف ودفاع مدني
شمال غزة	1	2	3
غزة	3	0	4
دير البلح	0	3	0
خانيونس	0	1	1
رفح	0	2	3
المجموع	**4**	**8**	**11**

الجرحى من النساء والأطفال[7]:

أولاً : الجرحي من الأطفال

توزيع الاصابات الاطفال حسب الجنس والمحافظة

المحافظة	ذكر	أنثى	المجموع
شمال غزة	445	270	**715**
غزة	523	297	**820**
دير البلح	208	133	**341**
خانيونس	142	121	**263**
رفح	298	210	**508**
المجموع	**1616**	**1031**	**2647**

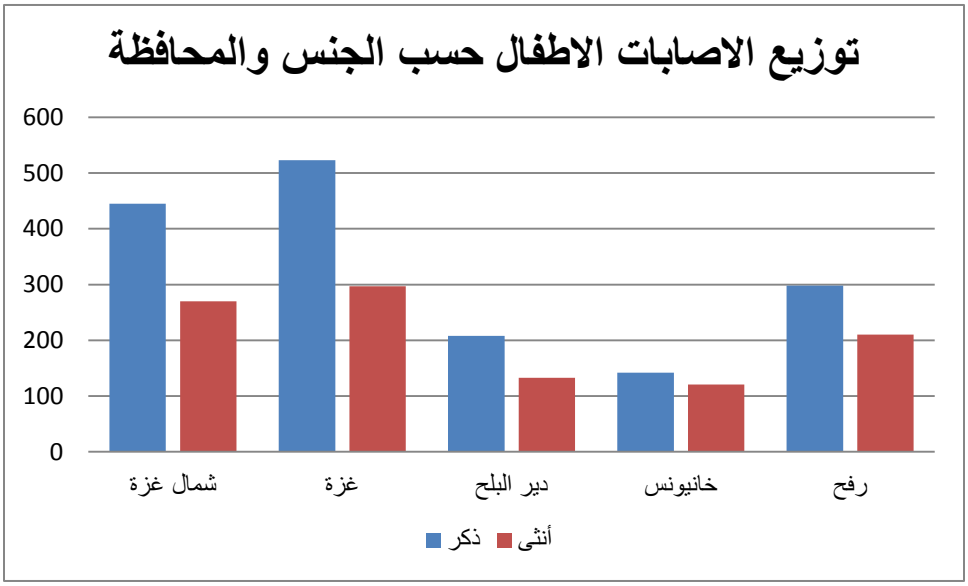

[7] قام مركز الميزان لحقوق الإنسان بتوثيق جرحى الأطفال والنساء بجهد خاص وخارج نطاق حملة التوثيق المشتركة.

توزيع الأطفال الجرحى حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد
دون 3 سنوات	351
من 3 سنوات دون 6 سنوات	629
من 6سنوات دون 12 سنوات	849
من 12سنوات دون 18 سنوات	818
المجموع	2647

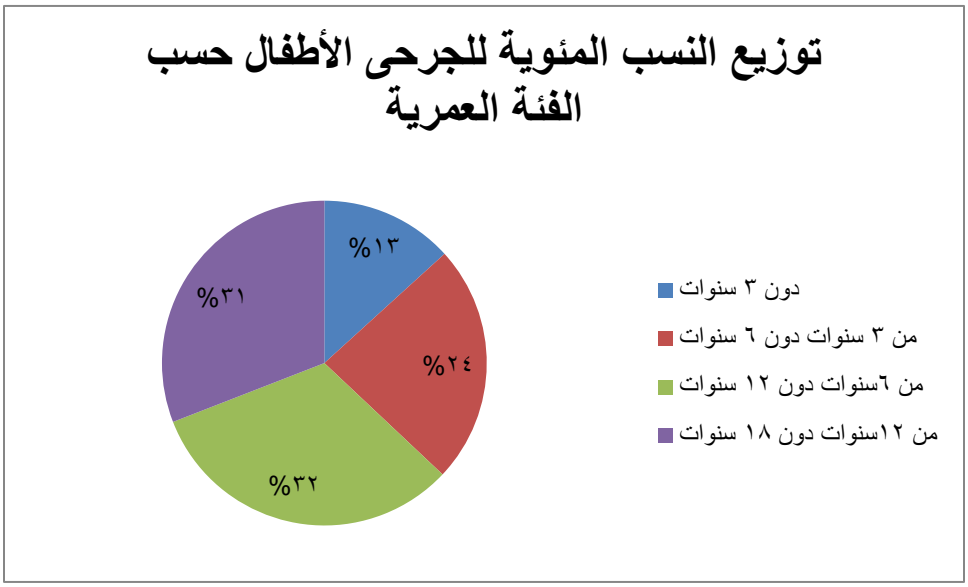

توزيع الجرحى الأطفال حسب ظروف الانتهاك

ظروف الانتهاك	العدد
قصف	1290
اطلاق نار من أبراج مراقبة	5
سياق عمليات عسكرية	420
تدمير منازل	899
أخرى	33
المجموع	**2647**

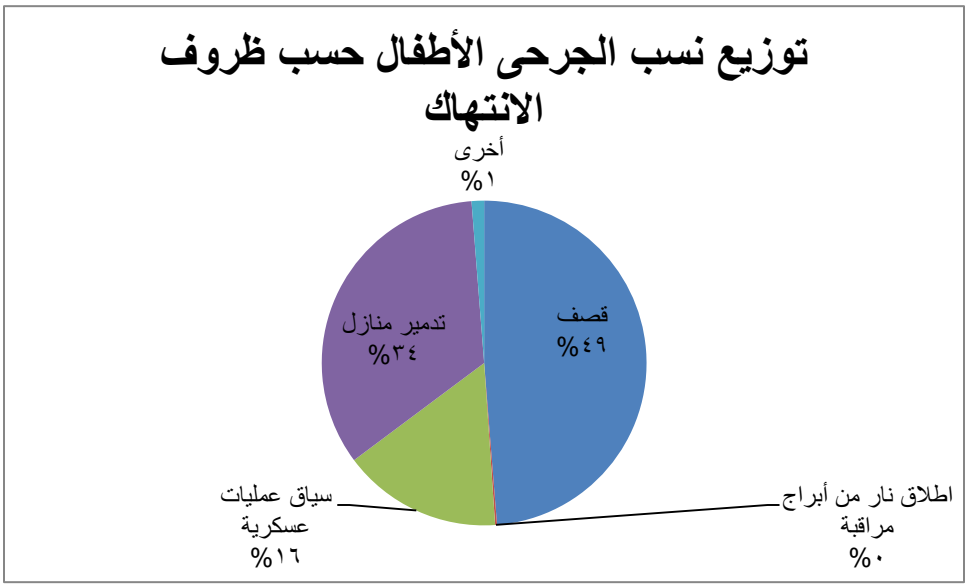

توزيع الجرحى الأطفال الذين يعانون من اعاقة قبل الاصابة حسب المحافظة

المحافظة	العدد
شمال غزة	**12**
غزة	**5**
دير البلح	**13**
خانيونس	**16**
رفح	**7**
المجموع	**53**

توزيع الجرحى الأطفال الذين ادت اصابتهم الي اعاقة حسب المحافظة

المحافظة	العدد
شمال غزة	61
غزة	27
دير البلح	36
خانيونس	32
رفح	24
المجموع	**180**

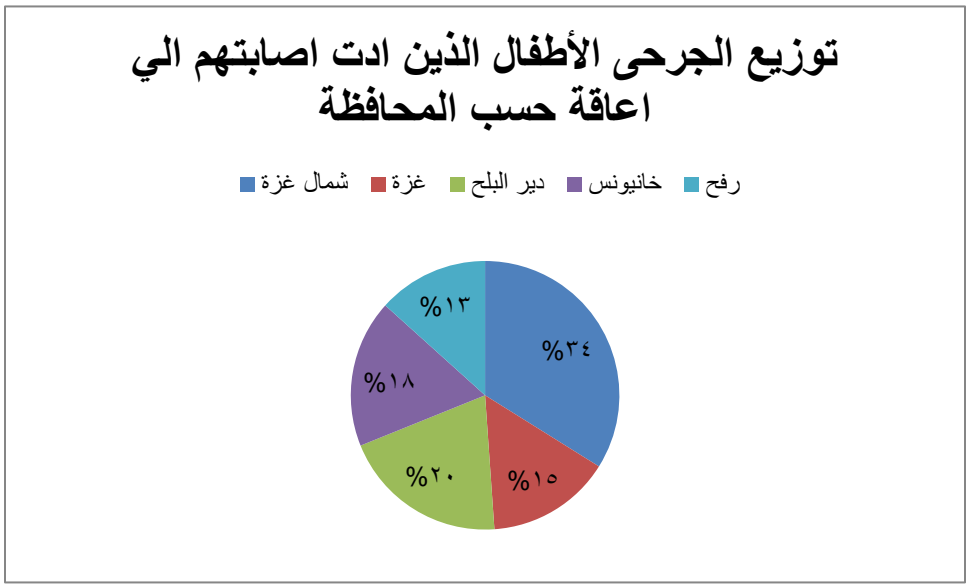

ثانياً: الجريحات من النساء:

توزيع النساء الجريحات حسب المحافظة

المحافظة	العدد
شمال غزة	440
غزة	323
دير البلح	211
خانيونس	229
رفح	239
المجموع	**1442**

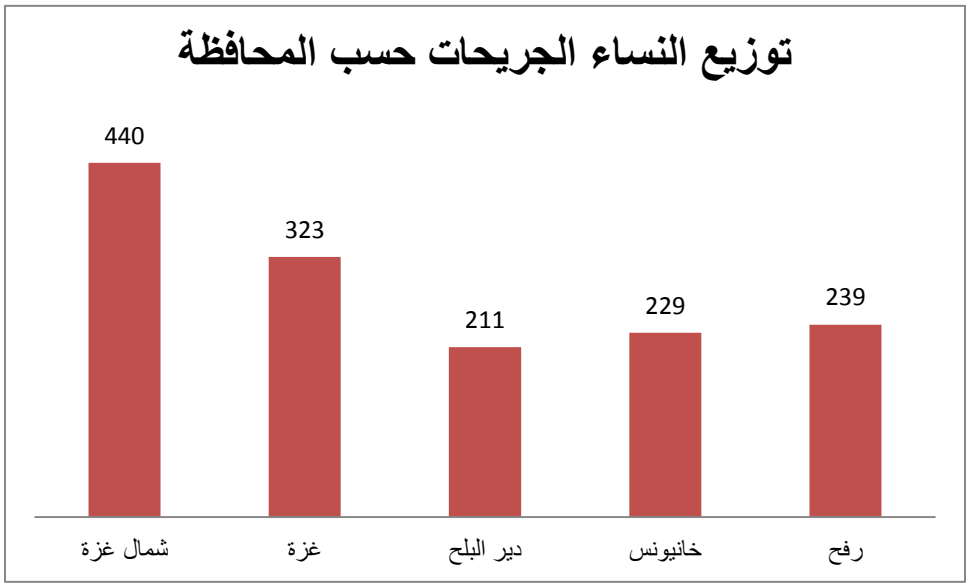

توزيع النساء الجريحات حسب الفئة العمرية

الفئات العمرية	العدد
اقل من 40 عام	852
من 40 – اقل من 60 عام	408
من 60 وأكبر	182
المجموع	1442

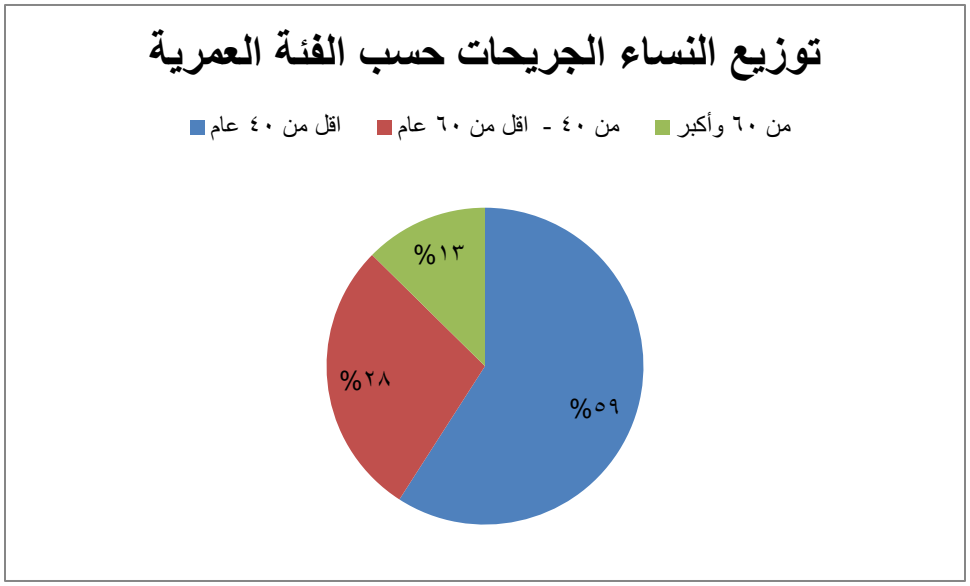

توزيع النساء الجريحات حسب ظروف الانتهاك

ظروف الانتهاك	العدد
عملية عسكرية	350
أخرى	98
استهداف منازل	985
اجتياح	9
المجموع	1442

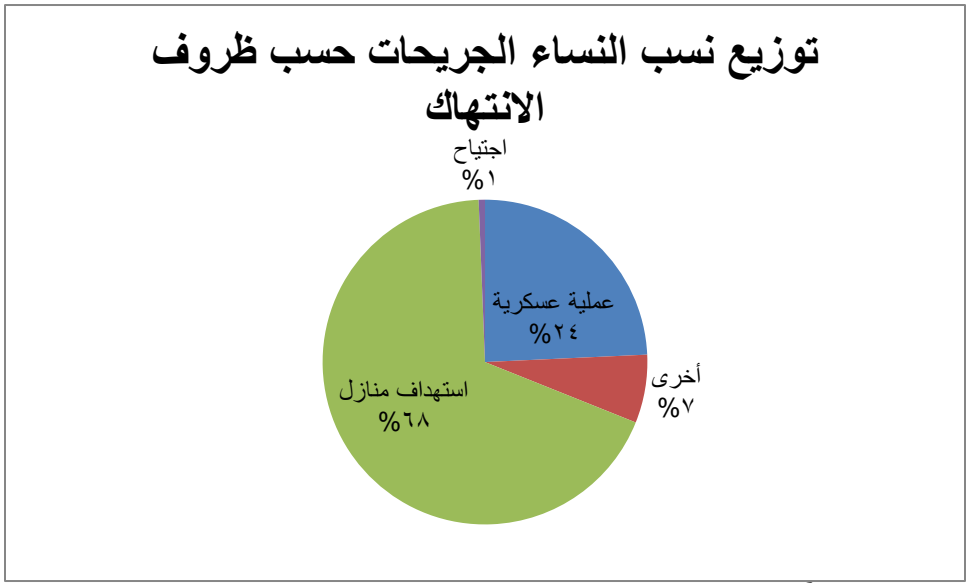

المحافظة	العدد
شمال غزة	20
غزة	5
دير البلح	10
خانيونس	7
رفح	6
المجموع	48

توزيع النساء اللواتي تعرضن للإعاقة جراء الإصابة حسب المحافظة

المحافظة	العدد
شمال غزة	50
غزة	10
دير البلح	18
خانيونس	23
رفح	14
المجموع	115

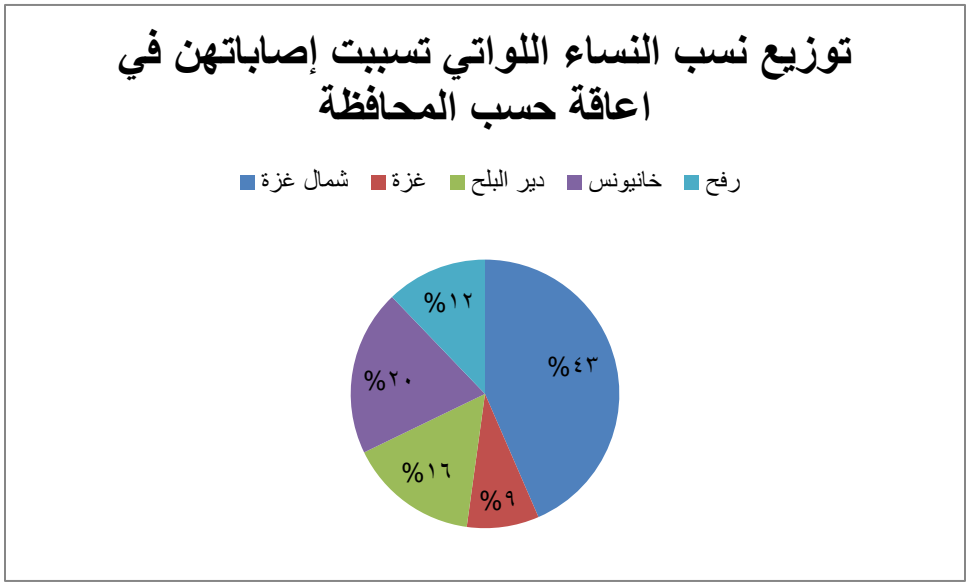

هدم وتدمير الممتلكات والأعيان المدنية:

أولاً: المنازل السكنية:

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب حجم الضرر والمحافظة

المحافظة	ضرر كلي		ضرر جزئي	
	العدد	%	العدد	%
شمال غزة	1998	24%	6257	27%
غزة	2718	32%	7191	30%
دير البلح	1060	13%	3604	15%
خانيونس	1435	17%	3504	15%
رفح	1166	14%	3041	13%
المجموع	**8377**	**100%**	**23597**	**100%**

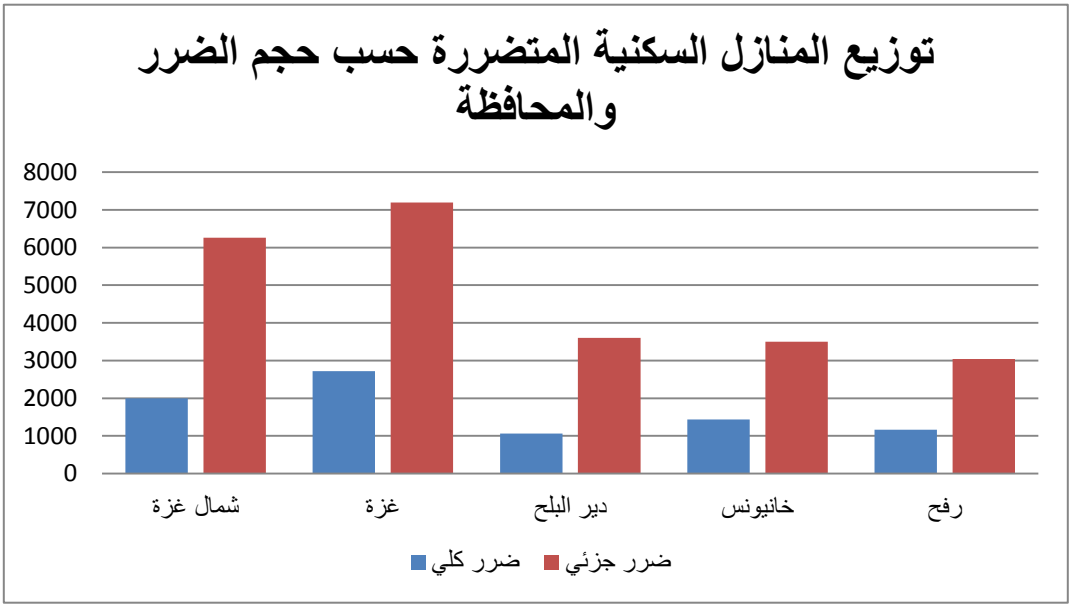

شكل رقم (12)

توزيع أعداد المتضررين في المنازل السكنية حسب حجم الضرر

حجم الضرر	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	النساء منهم	الأطفال منهم
كلي	8377	11162	60612	16522	30835
جزئي	23597	32622	190306	50926	93843
المجموع	**31974**	**43784**	**250918**	**67448**	**124678**

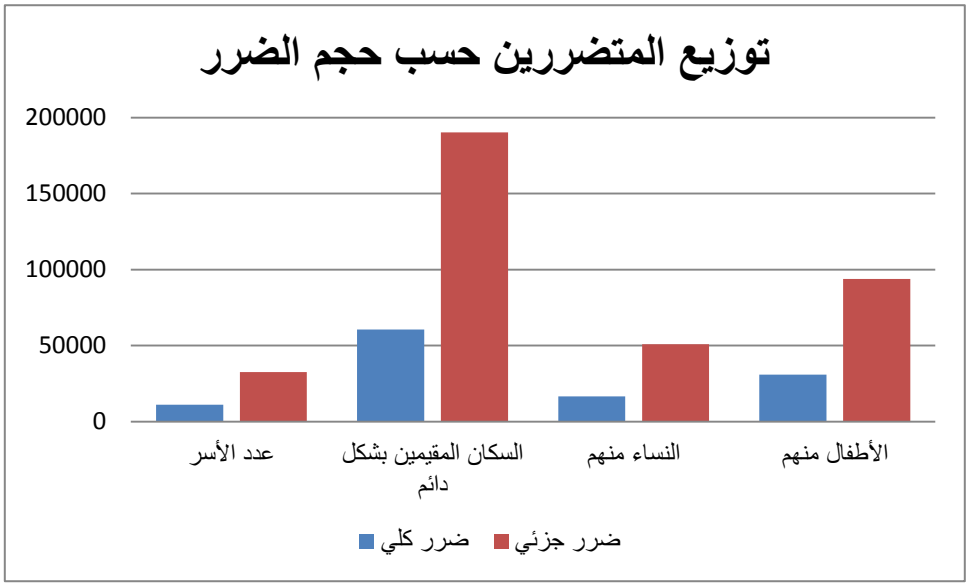

شكل رقم (13)

توزيع أعداد المتضررين في المنازل السكنية المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	عدد المنازل	عدد الأسر	السكان المقيمين بشكل دائم	النساء منهم	الأطفال منهم
شمال غزة	8255	12378	72944	18265	37617
غزة	9909	14039	74646	20680	41368
دير البلح	4664	5932	35441	9642	15539
خانيونس	4939	6325	37472	10700	15801
رفح	4207	5110	30415	8161	14353
المجموع	**31974**	**43784**	**250918**	**67448**	**124678**

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب نوع الاعتداء

وسيلة الاعتداء	العدد	%
قذائف مدفعية	14893	%46.6
صواريخ	14570	45.6%
عبوات ناسفة	81	0.3%
جرافة	1899	5.9%
أخرى	531	1.7%
المجموع	**31974**	**%100**

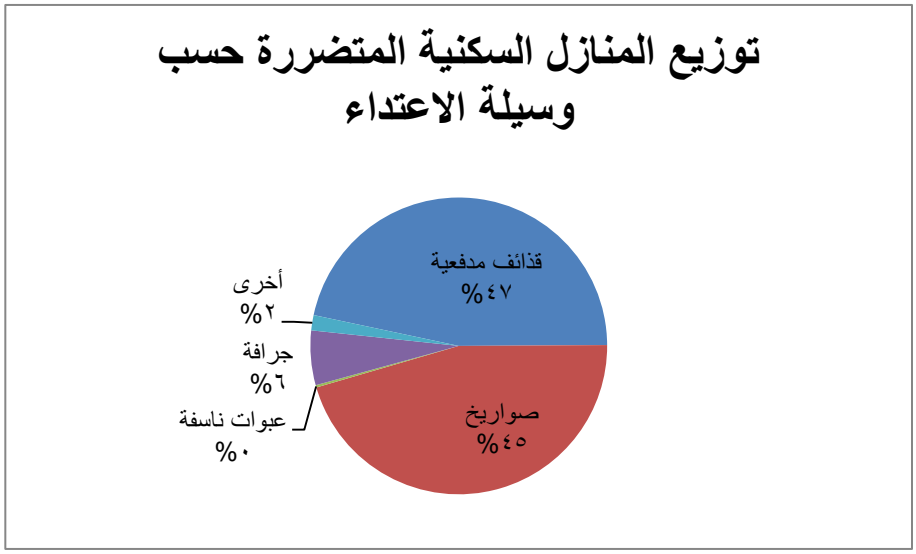

شكل رقم (14)

توزيع المنازل السكنية المتضررة حسب نوع المنزل وحجم الضرر

نوع المنزل	ضرر كلي	ضرر جزئي	المجموع
أرضي	1762	4814	**6576**
أسبست / صفيح	2219	3607	**5826**
شقة	2591	8268	**10859**
عمارة	1717	6446	**8163**
فيلا	44	269	**313**
منزل ريفي	44	193	**237**
المجموع	**8377**	**23597**	**31974**

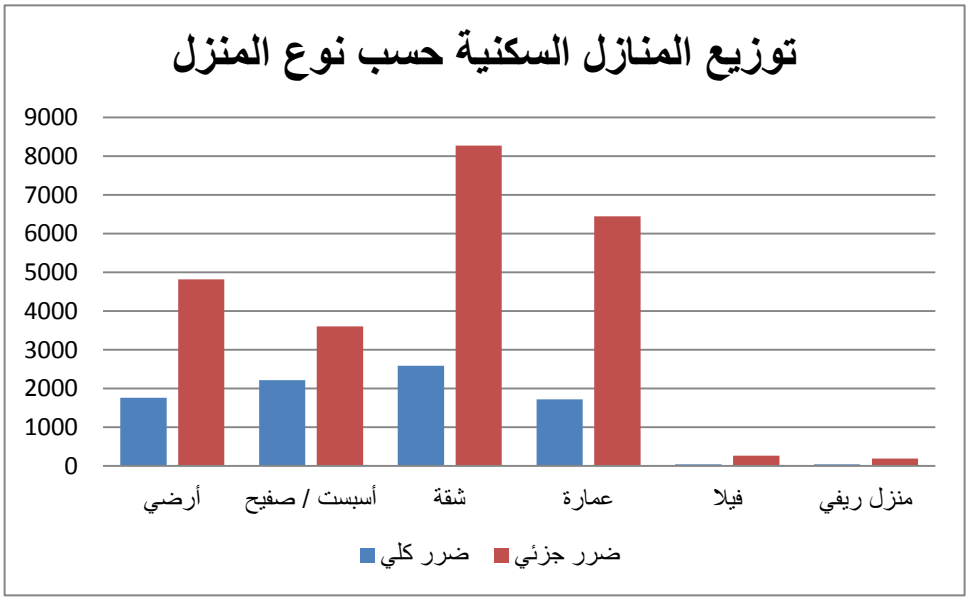

شكل رقم (15)

توزيع المنازل السكنية المتضررة في مناطق العدوان والتوغل

المنطقة	ضرر كلى	ضرر جزئي	المجموع
الشجاعية والتفاح	1949	5414	**7363**
بيت حانون	1250	2901	**4151**
خزاعة	360	944	**1304**
الزنة	184	339	**523**
شرق رفح*	768	1575	**2343**
جحر الديك	310	139	**449**
شرق محافظة دير البلح**	217	147	**364**

*** شرق رفح يغطي المناطق (الشوكة – تبة زارع – التنور – حي السلام)**

**** شرق دير البلح اشتملت على الاحياء (عباد الرحمن –محارب –كسوفيم – قوز أبو حمام – أبو شحادة – مسجد حسني – ابو منديل –ابو مطوي)**

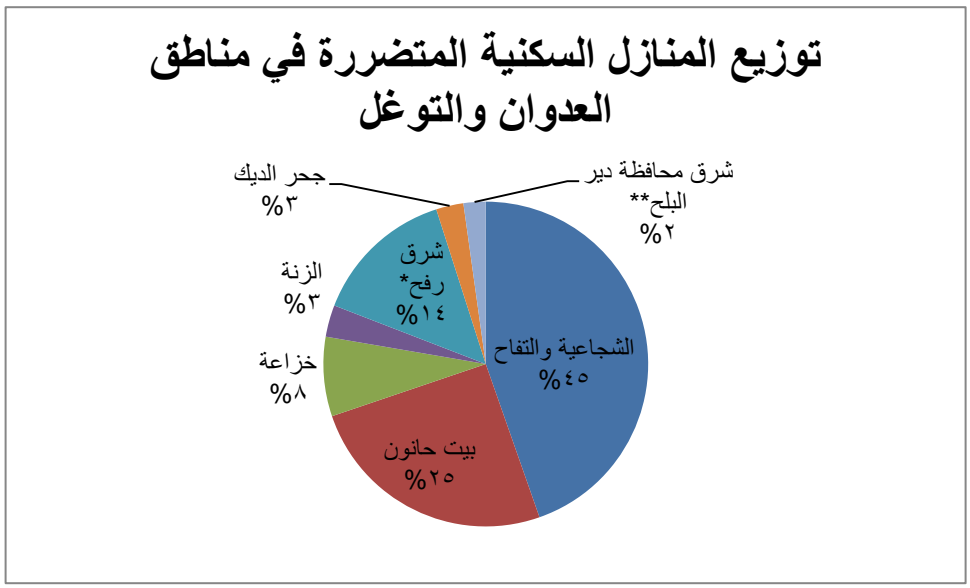

شكل رقم (16)

ثانياً: المنشآت العامة

توزيع المنشآت العامة المتضررة حسب نوع المنشأة

نوع المنشأة	كلي	جزئي	المجموع
مستشفيات	1	10	**11**
عيادات طبية	6	17	**23**
مساجد	64	128	**192**
كنائس	0	1	**1**
بنك	1	3	**4**
مؤسسات أهلية	30	49	**79**
مدارس	7	58	**65**
رياض أطفال	8	44	**52**
كليات وجامعات	1	5	**6**
مراكز شرطة	15	7	**22**
مراكز رياضية	1	6	**7**
المجموع	**134**	**328**	**462**

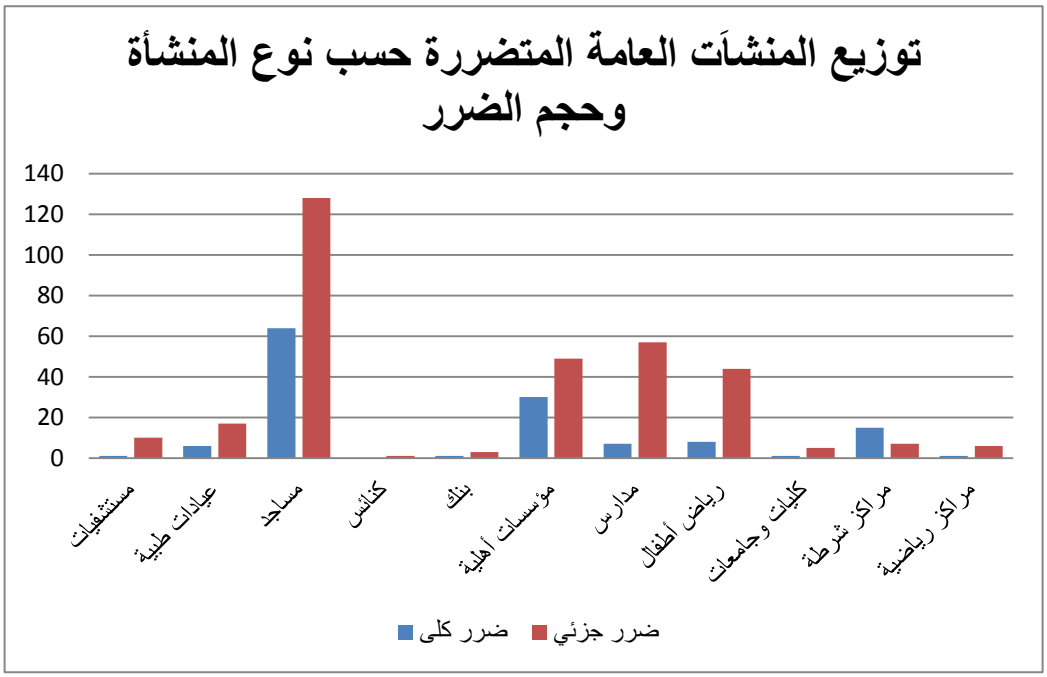

شكل رقم (17)

ثالثاً: المنشآت الصناعية

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	75	33%
غزة	126	56%
دير البلح	15	7%
خانيونس	7	3%
رفح	2	1%
المجموع	**225**	**100%**

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب حجم الضرر

الإجمالي	225	النسبة المئوية
ضرر كلي	109	48%
ضرر جزئي	116	52%

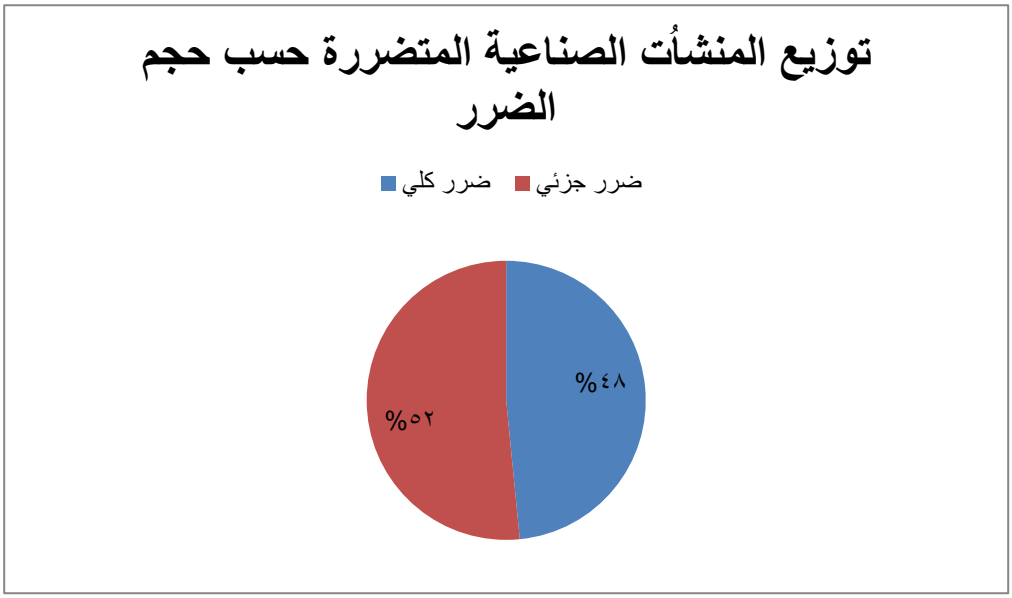

شكل رقم (18)

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع الصناعة وحجم الضرر

نوع الصناعة	حجم الضرر	
	كلي	جزئي
صناعات بلاستيكية	6	7
صناعات بناء	34	32
صناعات خشبية	14	23
صناعات غذائية	10	14
صناعات كهربائية	4	3
صناعات كيماوية	2	6
صناعات معدنية	20	13
صناعات نسيجية	9	6
أخرى	10	12
المجموع	**109**	**116**

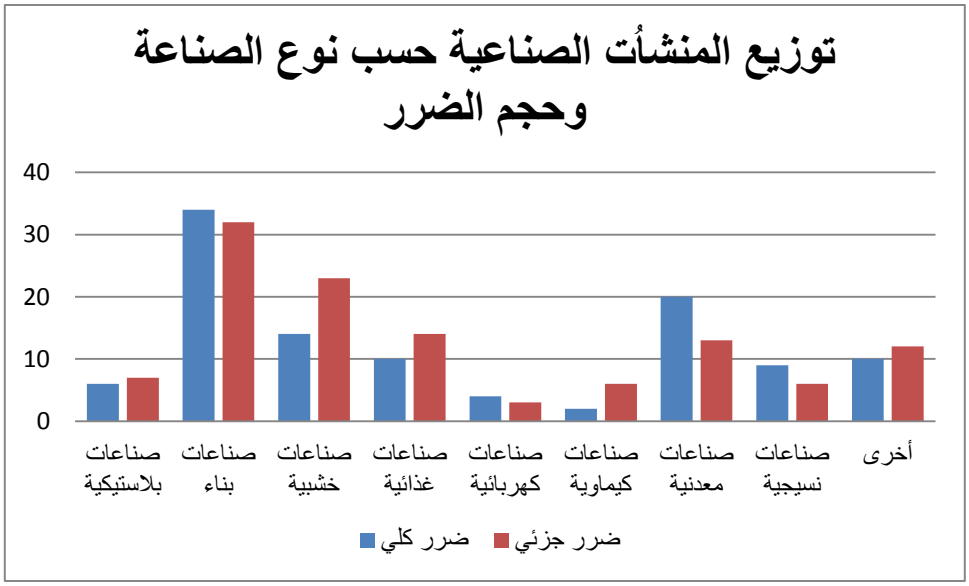

شكل رقم (19)

توزيع المنشآت الصناعية حسب نوع المحافظة نوع الضرر

المحافظة	نوع الضرر	
	قصف	تجريف
شمال غزة	72	3
غزة	121	5
دير البلح	14	1
خانيونس	2	5
رفح	0	2
المجموع	**211**	**14**

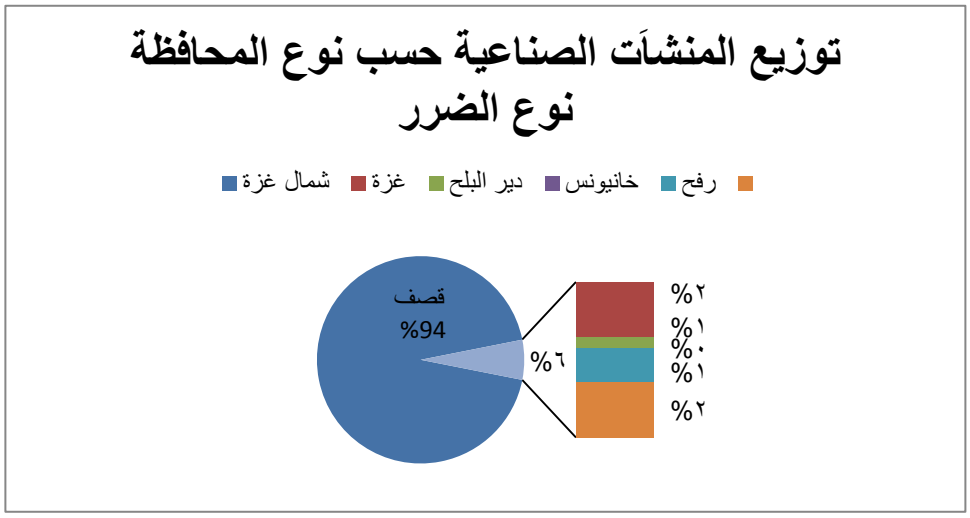

شكل رقم (20)

توزيع معدل انخفاض أعداد العاملين في المنشآت الصناعية حسب حجم الضرر

حجم الضرر	المنشآت الصناعية	العمال قبل الضرر	العمال بعد الضرر	عدد العمال المسرحين	نسبة الانخفاض
جزئي	116	1859	936	923	50%
كلي	109	1449	0	1449	100%

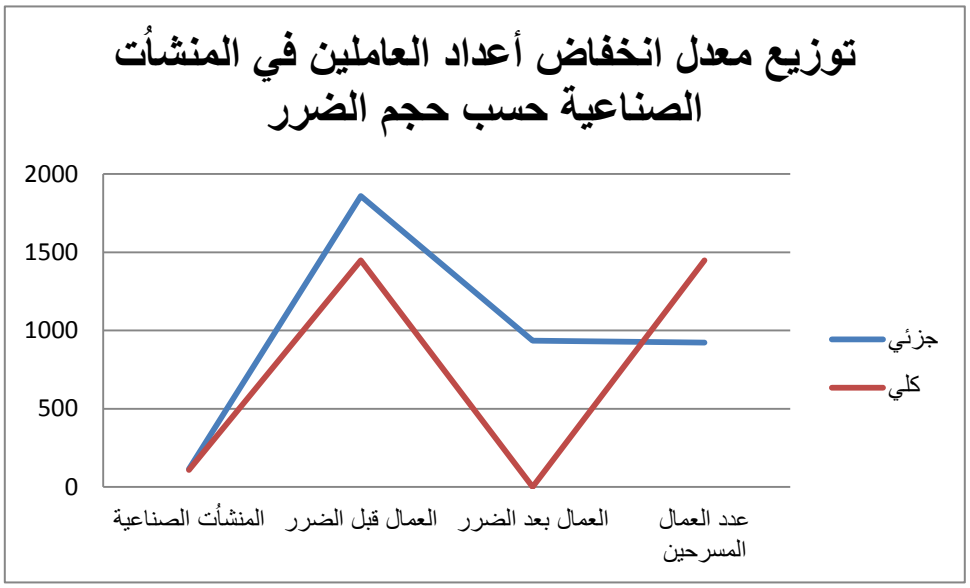

شكل رقم (21)

رابعاً: المنشآت التجارية

توزيع المنشآت التجارية المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	451	29%
غزة	563	36%
دير البلح	175	11%
خانيونس	240	15%
رفح	149	9%
المجموع	**1578**	**100%**

توزيع المنشآت التجارية المتضررة حسب حجم الضرر

الإجمالي	1578	النسبة المئوية
ضرر كلي	693	%44
ضرر جزئي	885	%65

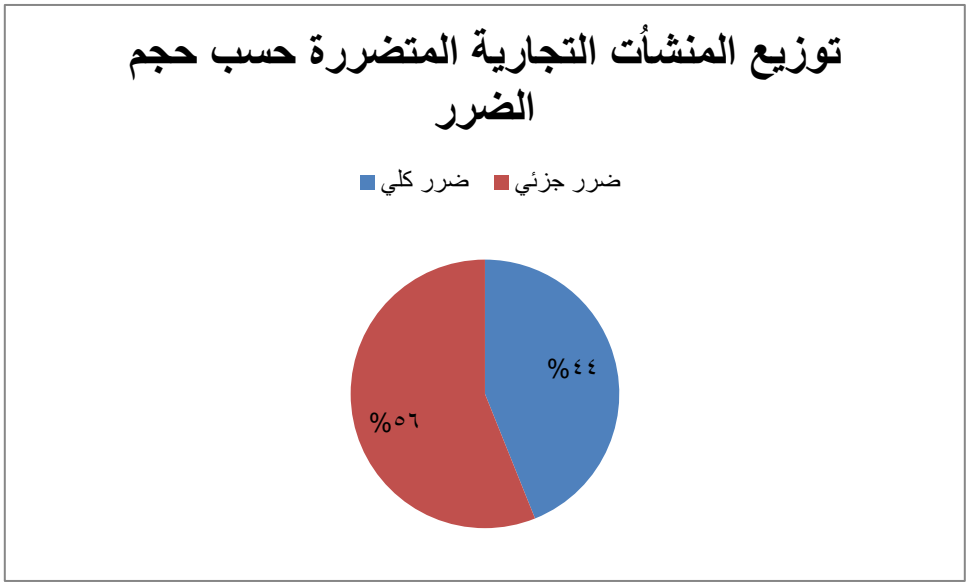

شكل رقم (22)

توزيع المنشآت التجارية حسب نوع الضرر

نوع الضرر	العدد	النسبة المئوية
تجريف	88	5.58%
قصف	1480	93.79%
أخرى*	10	0.63%
المجموع	**1578**	**100%**

*** اشتمل التصنيف " أخرى" على انواع ضرر مختلفة منها "نسف – مصادرة – تحطيم"**

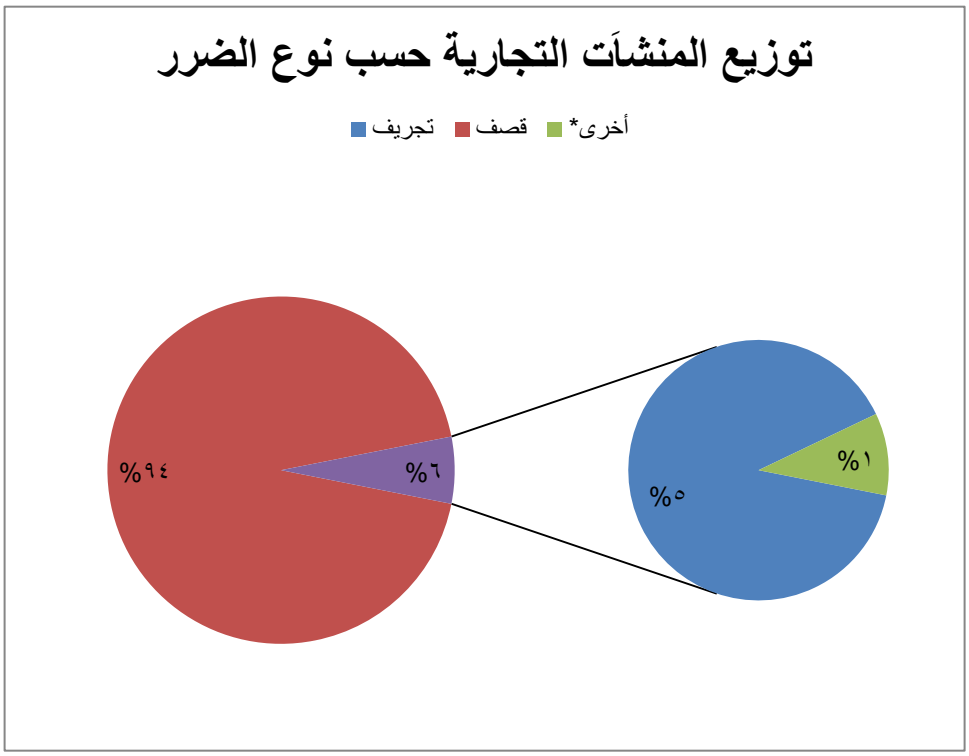

شكل رقم (23)

توزيع معدل انخفاض أعداد العاملين في المنشآت التجارية حسب حجم الضرر

حجم الضرر	المنشآت الصناعية	العمال قبل الضرر	العمال بعد الضرر	عدد العمال المسرحين	نسبة الانخفاض
جزئي	885	2185	1427	758	35%
كلي	693	1700	0	1700	100%

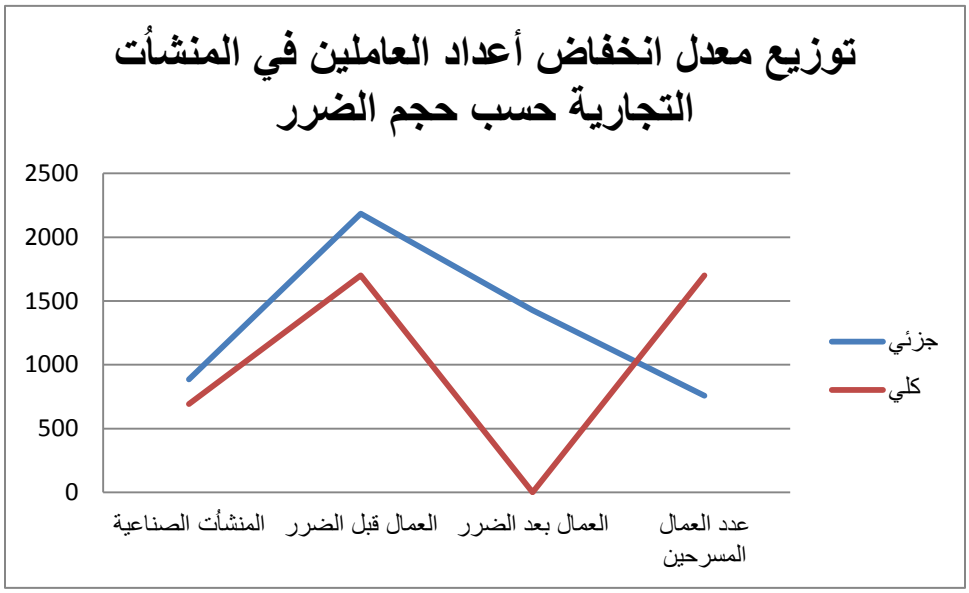

شكل رقم (24)

خامساً: الاراضي الزراعية

توزيع الأراضي الزراعية المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	عدد الاستمارات	المساحة المتضررة م. مربع[8]	مجموع افراد الأسرة	الأطفال منهم	عدد المنتفعين من الأرض المتضررة
شمال غزة	593	3594294	5459	1731	8310
غزة	265	1369628	2029	888	9212
دير البلح	340	1917040	2452	959	6515
خانيونس	642	2479534	4831	1471	6458
رفح	341	1804168	2382	1034	3353
المجموع	2181	11164664	17137	6083	33848

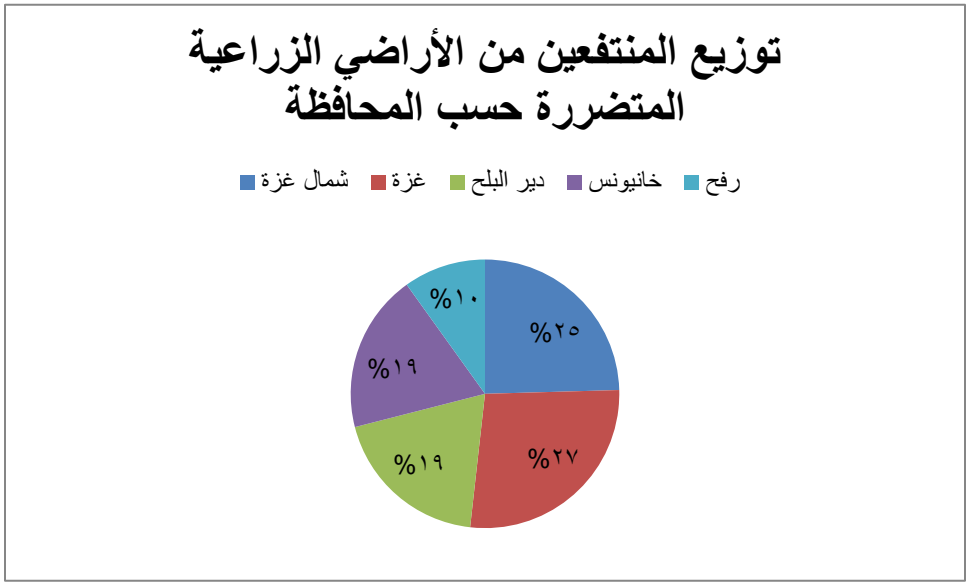

شكل رقم (25)

[8] المساحة بالمتر المربع وكل ألف متر مربع تساوم دونم واحد.

توزيع الأراضي الزراعية المتضررة حسب نوع الاعتداء

نوع الاعتداء	العدد	النسبة المئوية
تجريف	1342	62%
قصف	794	36%
منع وصول	36	2%
أخرى	9	0%
المجموع	**2181**	**100%**

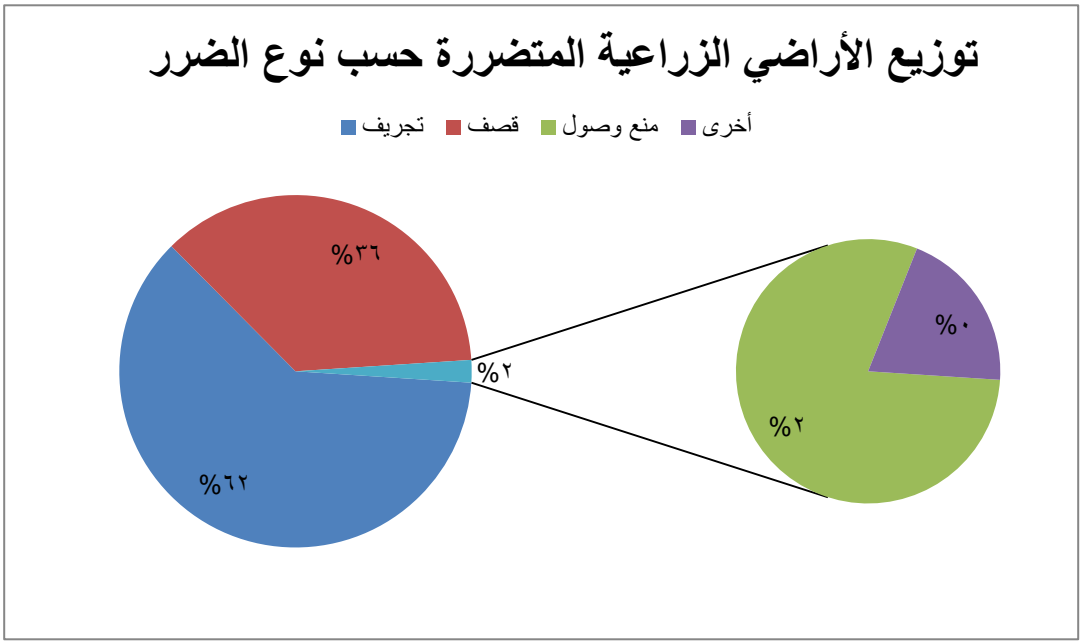

شكل رقم (26)

سادساً: مزارع الطيور والحيوانات

توزيع مزارع الطيور والحيوانات حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	287	%26.16
غزة	196	%17.87
دير البلح	191	%17.41
خانيونس	341	%31.08
رفح	82	%7.47
المجموع	**1097**	**100%**

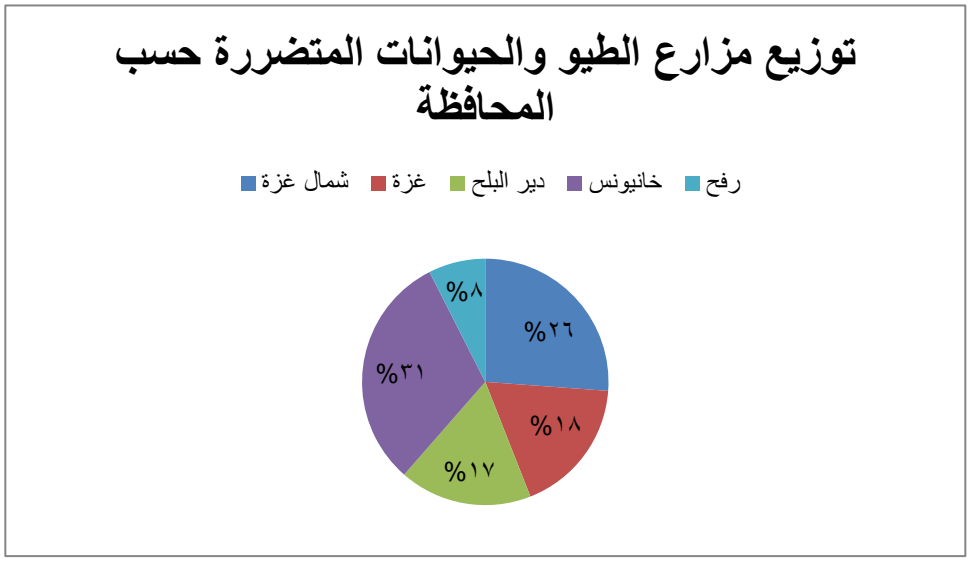

شكل رقم (27)

توزيع مزارع الطيور والحيوانات حسب نوع المزرعة

نوع المزرعة	العدد
مزرعة حيوانات	225
مزرعة دواجن	520
مزرعة حيوانات /دواجن	350
منحل	1
مزرعة أسماك	1
المجموع	1097

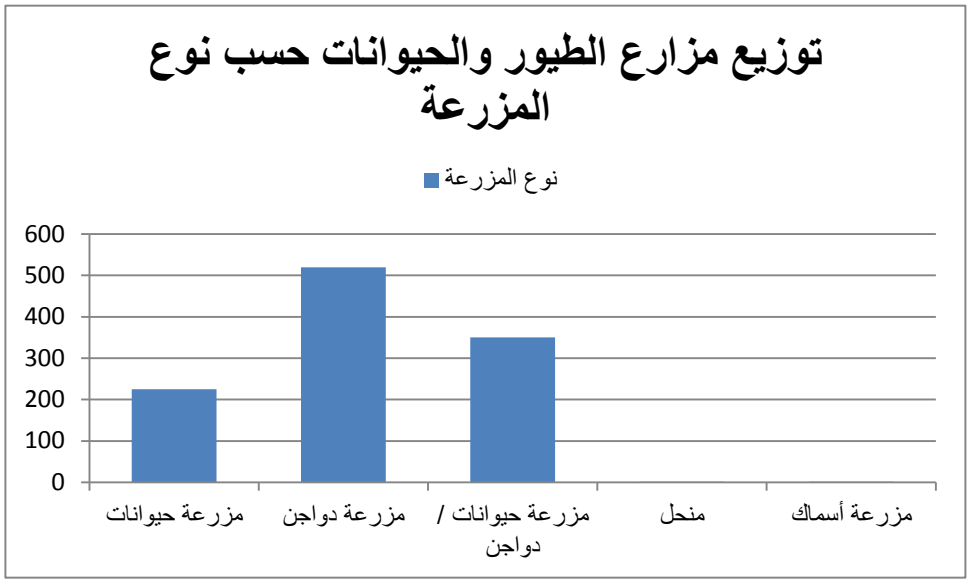

شكل رقم (28)

سابعاً: آبار المياه

توزيع آبار المياه المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
شمال غزة	47	%35.6
غزة	29	%22.0
دير البلح	34	%25.8
خانيونس	17	%12.9
رفح	5	%3.8
المجموع	**132**	**100%**

توزيع آبار المياه المتضررة حسب حجم الضرر

حجم الضرر	العدد	النسبة المئوية
ضرر كلي	111	84%
ضرر جزئي	21	16%
المجموع	**132**	**100%**

توزيع آبار المياه المتضررة حسب حجم الضرر والمحافظة

المحافظة	ضرر كلي		ضرر جزئي	
	العدد	النسبة المئوية	**العدد**	النسبة المئوية
شمال غزة	41	37%	6	29%
غزة	27	24%	2	10%
دير البلح	26	23%	8	38%
خانيونس	14	13%	3	14%
رفح	3	3%	2	10%
المجموع	**111**	**100%**	**21**	**100%**

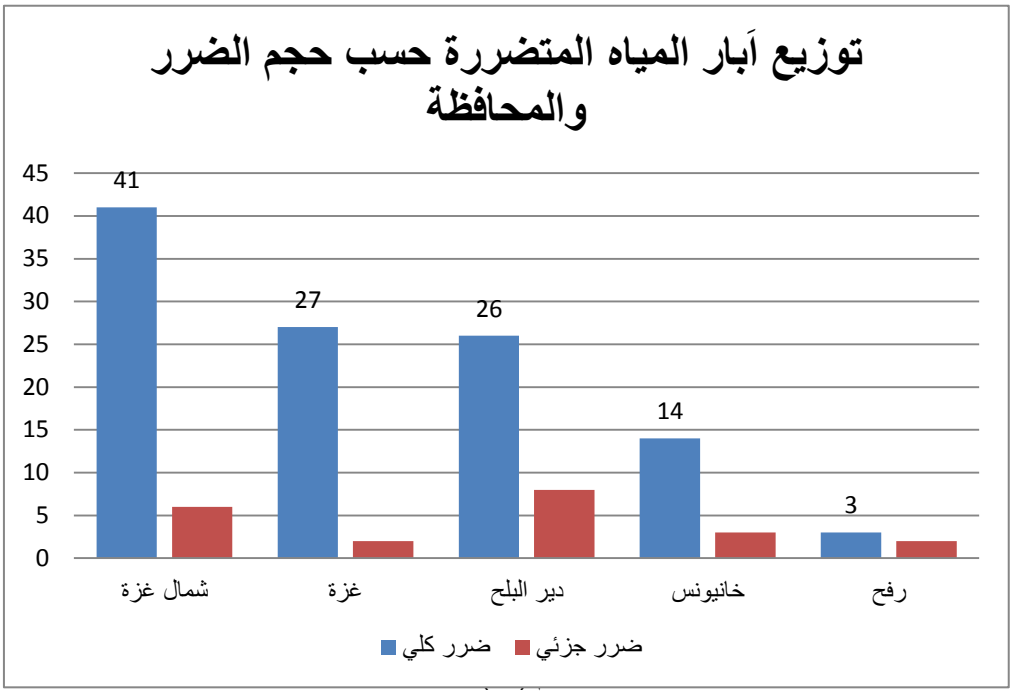

توزيع آبار المياه المتضررة حسب نوع الضرر

نوع الضرر	العدد	النسبة المئوية
تجريف	82	62%
قصف	50	38%
المجموع	**132**	**100%**

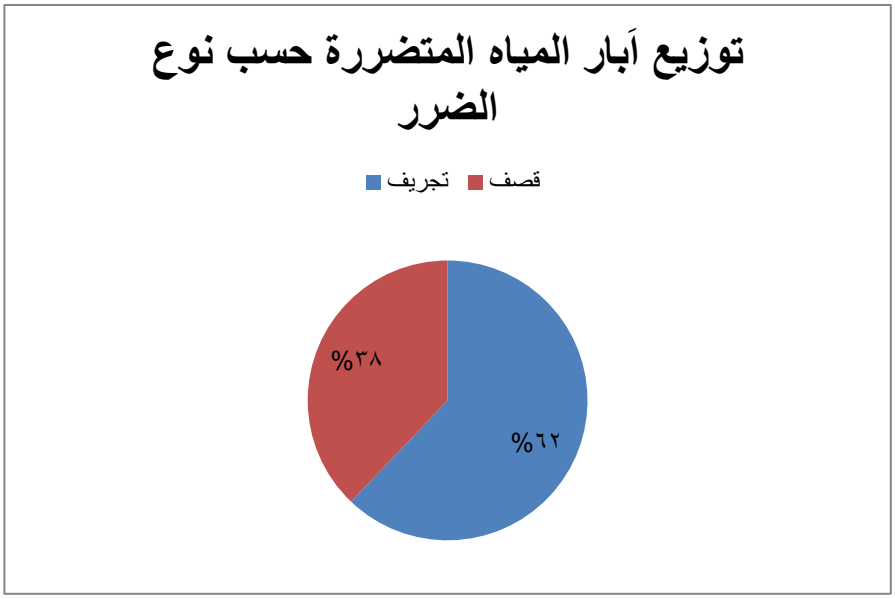

ثامناً: أضرار المركبات

توزيع المركبات المتضررة حسب المحافظة وحجم الضرر

المحافظة	كلي	جزئي	المجموع	النسبة المئوية
شمال غزة	95	148	**243**	**%21.3**
غزة	235	372	**607**	**%53.2**
دير البلح	48	61	**109**	**%9.5**
خانيونس	79	41	**120**	**%10.5**
رفح	38	25	**63**	**%5.5**
المجموع	**495**	**647**	**1142**	**100%**

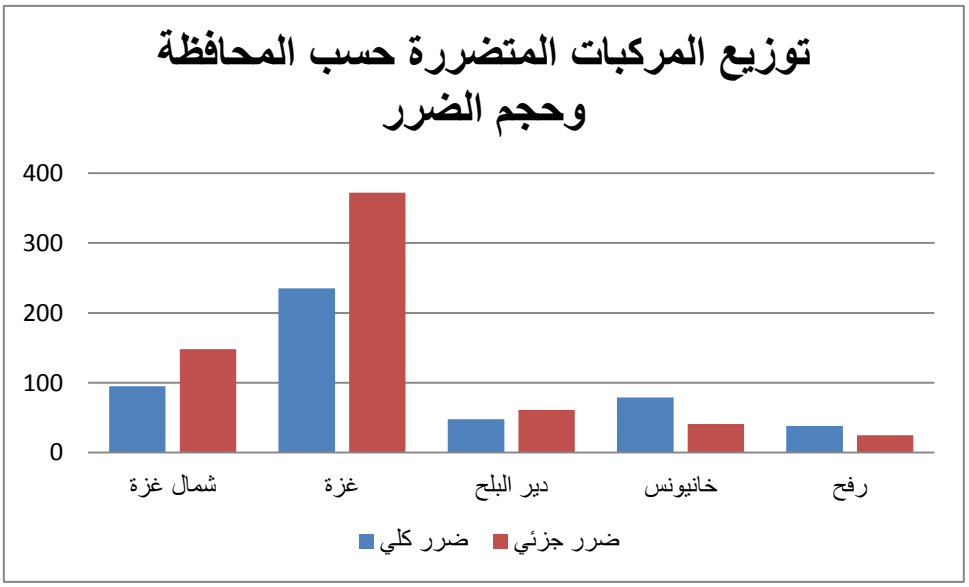

شكل رقم (31)

توزيع سيارات الإسعاف المتضررة حسب المحافظة

المحافظة	العدد
شمال غزة	9
غزة	6
دير البلح	5
خانيونس	3
رفح	1
المجموع	24

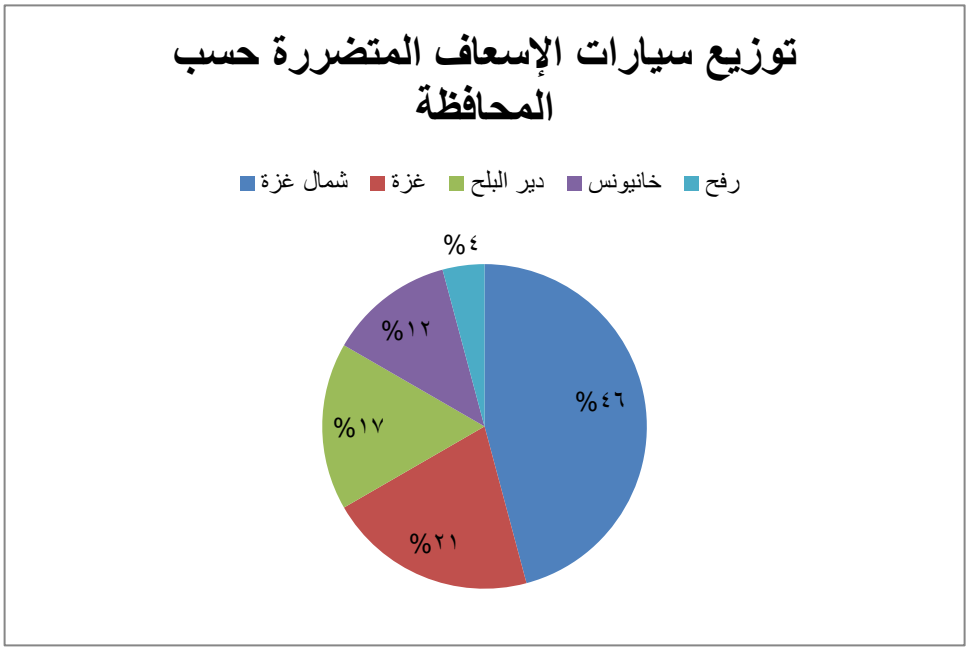

شكل رقم (32)

الخاتمة

تظهر الإحصاءات التي يوردها هذا التقرير الضحايا والأضرار المادية التي لحقت بالسكان المدنيين وممتلكاتهم وبالمنشآت والمرافق العامة أثناء العملية العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، التي أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد". وتشير الأرقام إلى عدد الضحايا الكبير وغير المسبوق بالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة التي سقطوا فيها.

كما تظهر الأرقام العدد الكبير من الأطفال والنساء والمسنين والمسعفين من بين إجمالي القتلى، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمدنيين على وجه العموم، الأمر الذي يعزز ما ذهبت إليه منظمات حقوق الإنسان من أن قوات الاحتلال قصفت مدنيين وممتلكاتهم، وأظهرت قدراً كبيراً من التحلل من المعايير القانونية والأخلاقية المتعلقة بتنفيذ الأعمال العدائية، وقدر أكبر من عدم الاكثرات بحياة المدنيين الذين قتل عدد كبير منهم عمداً وبدون أي وجه من أوجه الضرورة العسكرية.

وتشير المنظمات إلى أن تحقيقاتها، وكذلك التحقيقات التي أجرتها مؤسسات وطنية ودولية أخرى، تؤكد وجود أدلة دامغة على وقوع عدد كبير من الانتهاكات الجسيمة والمنظمة للقانون الدولي الإنساني، والتي ينطبق عليها توصيف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بموجب ميثاق المحكمة الجنائية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. ومن بين هذه الجرائم: القتل العمد، بما في ذلك قصف منازل أثناء وجود سكانها فيها، وإطلاق النار على المدنيين وهم يرفعون أعلاماً بيضاء، والاستخدام العشوائي للقوة المفرطة في المناطق المدنية، استهداف المدنيين والأعيان المدنية دون تمييز أو تناسب أو ضرورة عسكرية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، استهداف الطواقم الطبية ومنع وصول الإسعاف للمصابين والجرحى، والامتناع عن القيام بأي خطوات لمساعدتهم وإنقاذ حياتهم، استهداف مقرات وطواقم الأمم المتحدة، ما أدى إلى سقوط هذا العدد الكبير من القتلى في صفوف المدنيين. ويضاف إلى ذلك الأثر الذي أحدثته ممارسات قوات الاحتلال ضد سكان قطاع غزة، كالعقوبات الجماعية وتدمير خطوط المياه والكهرباء، وتدمير الطرق بين وخزانات المياه الرئيسية التي تغذي أحياء ومناطق سكنية بكاملها في قطاع غزة، والتسبب بقدر كبير من المعاناة بفعل انقطاع التيار الكهربائي والمياه نقص الطعام والدواء بعد سنوات من الحصار والإغلاق، والمعاناة النفسية التي تسببت بها الهجمات الكثيفة على المناطق السكنية وأعمال القتل والتدمير، والاستخدام العشوائي لإنذار المدنيين في كل مناطق قطاع غزة، بحيث لم يكن هناك مكان واحد يأمن فيه المدنيين على أنفسهم، حيث سقطت بيانات التحذير في مراكز المدن، وحتى في الملاجئ التي أقامتها الأمم المتحدة لإيواء المهجرين.

عليه، وبعد أن اتضح جلياً أن ارتكاب قوات الاحتلال لهذه الجرائم إنما يشكل سياسة رسمية متبناة على أعلى المستويات القيادية في دولة الاحتلال. وهو ما يعززه تصريحات قادة سياسيين وعسكريين التي تهدد بقتل المدنيين وتدمير منازلهم، والتي تحرض قواتها على ذلك والزعم بأن قطاع غزة لا يوجد فيه مدنيين.

إن هذا السلوك أنما يؤكد قناعة راسخة لدى المطلعين على أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة بأن دولة الاحتلال لا تملك الإرادة الأخلاقية اللازمة للتحقيق في جرائم قواتها، بل أنها تتعمد وتشجع تلك القوات على ارتكاب الجرائم، بدليل تصريحاتها الدائمة التي تشجع على مزيد من القسوة والدموية والتي تؤكد أن القيادة السياسية تؤمن الحماية الكاملة لقواتها.

وتشير المنظمات في هذا الصدد إلى أن امتناع دولة الاحتلال عن إجراء تحقيق وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة، وتوفيرها الحماية والحصانة لعناصر الجيش والحكومة الذين ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الجرائم– وهذا ما كشفته التجارب السابقة

وتعززه التجربة الأخيرة – يلقي المسئولية على كاهل المجتمع الدولي، الذي يتحمل مسئولية قانونية وأخلاقية خاصة تجاه ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها والمسئولين عنها إلى المحاكمة وفقاً لمتطلبات وشروط القانون الدولي المتعلقة بمحاكمة مجرمي الحرب.

عليه، فإن منظمات حقوق الإنسان تجدد استنكارها الشديد للجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، والتي لا تزال مستمرة من خلال العقوبات الجماعية والحصار الخانق الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. كما تجدد منظمات حقوق الإنسان شجبها تشجيع إسرائيل لقواتها على ارتكاب مزيد من الجرائم من خلال توفيرها الحماية والحصانة لهم. وتطالب المنظمات المجتمع الدولي بالقيام بواجباته القانونية والأخلاقية من خلال إنهاء الحصار على قطاع غزة تمهيداً لإعادة إعماره، والتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الاحتلال في قطاع غزة تمهيداً لمحاكمة ومحاسبة مرتكبيها.

انتهى